

## قضاء جبل عجلون في عهد امارة شرقي الاردن ١٩٢١-١٩٤٦م في ضوء الوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية/عمان

سهيلا سليمان الشلبي\*

### ملخص

تتناول هذه الدراسة قضاء جبل عجلون في عهد امارة شرقي الاردن (١٩٢١-١٩٤٦م)، وترصد التغيرات المختلفة التي طرأت عليه اعتماداً على الوثائق، سواء تلك التي تخص التعليم، الرسمي/الأميري، أو التعليم الخاص المتمثل بالكتاتيب والمدارس التي أنشأتها الطوائف المسيحية، ويتطرق البحث الى الرقابة التي كانت تتم على هذه المدارس، من حيث نوعية الأبنية المدرسية، والأمراض السارية بين التلاميذ، ومناهج التدريس وكذلك البحث في الحياة الاقتصادية بأنواعها كالتجارة، وآلية العمل بها، والسلع التي كان يقوم التجار باستيرادها وتصديرها، وما يترتب على ذلك من علاقات تجارية مع الدول المجاورة كسوريا وفلسطين، والأوزان والمقاييس المستخدمة من قبل التجار، والرقابة عليها. وهناك أيضاً الشق الآخر من الحياة الاقتصادية وهو الزراعة، والاهتمام الرسمي بها، من خلال سن القوانين المنظمة لهذا القطاع، وأهم المحاصيل التي كان يتم زراعتها، والأمراض التي كانت تفتك بها، والضرائب المفروضة عليها. وكذلك الحديث عن القطاع الصحي، والطرق والمواصلات والاتصالات التي تم استحداثها، أضف إلى ذلك التغيير المتعلق بالمحاكم والمساجد.

### المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على قضاء جبل عجلون في حقبة الإمارة (١٩٢١م-١٩٤٦م) اعتماداً على الوثائق، وتكمن أهمية الموضوع في تزامن حقبة البحث مع ميلاد دولة ومؤسسات أخذت بالنمو والتشكل تدريجياً بالرغم من الظروف الطبيعية والدولية والإقليمية الصعبة، إذ يمكن اعتبار عجلون وما جرى فيها خلال تلك المدة نموذجاً ينسحب على بقية مناطق الإمارة. وتتمثل أهمية الموضوع أيضاً في المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة، وهي "الوثائق الحكومية"، أي المراسلات الرسمية التي كانت تجري بين الدوائر الرسمية، وكذلك مراسلاتها مع الحكومة المركزية، إضافة إلى تلك الرسائل التي كان يوجهها المواطنون إلى الحكومة المحلية في منطقتهم والحكومة المركزية إذا ما لزم الأمر. إذ تشكل هذه الوثائق رصداً لتاريخ قضاء عجلون، وللنشاطات والقضايا اليومية المحلية فيها، وما رافقها من تداعيات وأحداث تنقل الباحث والقارئ إلى أجواء تلك الأيام بكل تفاصيلها، حيث سنتم الإشارة إلى هذه الوثائق من خلال ذكر رقم الملف والوثيقة، وتشير الأرقام الثلاثة الأولى الى الملف والرقم الرابع يشير الى الوثيقة ومن ثم يليها التاريخ.

\* محاضرة غير متفرغة، جامعة آل البيت. تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/٩/٢م، وتاريخ قبوله للنشر ٢٠١٥/١/٢٢م.

**-الموقع والحدود:**

يقع قضاء جبل عجلون -الذي يشكل في الوقت الحاضر محافظة عجلون- شمال إمارة شرقي الأردن، ويحده من الشمال والغرب منطقة اربد، ومن الشرق بلدة جرش، ومن الجنوب منطقة البلقاء. ويقع القضاء على دائرة عرض ٢٠-٣٢ شمالي خط الاستواء، وعلى خط طول ٤٧-٣٤ شرق غرينتش، ويمتاز بمناخ معتدل صيفاً، وبارد شتاءً، ويعد القسم الغربي منطقة شفا غورية لقربه من منطقة وادي الأردن (الغور)<sup>(١)</sup>.

**-التركيبة السكانية:**

كان مجتمع المنطقة عموماً بدوياً وزراعياً، تتبع قيمه وتقاليده من طبيعة الحياة القبلية السائدة، وكان سكان المنطقة ينظمون في فئتين كبيرتين الأولى : فئة القرويين الذين يعملون في الزراعة وتربية الماشية، وفئة البدو الذين يقيمون في بيوت الشعر ولا يستقرون في مكان واحد، وكان يغلب على الفئة الأولى الاستقرار، وقد نشبت الكثير من المصادمات والقتال بين الفئتين، وكثيراً ما تعرضت القرى للهجوم من قبل البدو، فكانوا في كثير من الأحوال يضطرون لدفع ماعرف بالخواوة للبدو لتجنب هجماتهم، واستمر هذا الوضع حتى ما بعد إنشاء الإمارة<sup>(٢)</sup>.

يتوزع سكان القضاء على ما يزيد على خمس وعشرين بلدة وقرية، منها: عجلون، كفرنجة، عين جنا، عرجان، اشقين، سامنا، أم الينابيع، صخرا، عيين، عبلين، حلاوة، أوصرة، الطيارة، باعون، راسون، فارة، محنا، خربة الوهاندنة، الحسينيات، برما<sup>(٣)</sup>. ومن أشهر قبائله وعشائره: الشرع-الفريجات-الفريجات-الشفاح-الزغول-الخطاطبة-الصمادية-القضاة-الربضية-الفواز-القرشي-السيوف-التلجي-الشويات-العنابية<sup>(٤)</sup>.

**- نبذة تاريخية:**

كان قضاء جبل عجلون -موضوع الدراسة- خلال الحقبة العثمانية (١٥١٦-١٩١٨م) جزءاً من منطقة جغرافية وإدارية تحمل التسمية نفسها، وهي لواء أو قضاء عجلون، وقد انسحب عليه ما شهدته المنطقة عموماً من أحداث وتغيرات مختلفة، وذلك تبعاً للقوى السياسية التي سيطرت عليه، فخلال الحقبة (١٨٣١-١٨٤١م) خضع للحكم المصري أيام محمد علي باشا، وشكلت فيه متسلمية أطلق عليها اسم "متسلمية عجلون"، وقد امتازت هذه المدة وبالرغم من قصرها الزمني -

١. صحيفة الرأي الأردنية/ عمان في: ١/٧/٢٠٠٩م، ص ٥.

٢. سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن، (١٩٢١-١٩٤٦م)، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٠م، ص ٢٠؛ وسيشار إليه عند وروده لاحقاً: موسى، إمارة شرقي الأردن.

٣. وثائق المكتبة الوطنية الأردنية، ملف ووثيقة رقم ٦٣/١/٢٨، ٢٦/٦/١٩٤٥م؛ تشير الأرقام الثلاثة الأولى الى الملف والرقم الرابع يشير الى الوثيقة ومن ثم يليها التاريخ وسنشير لاحقاً الى رقم الملف ورقم الوثيقة والى التاريخ.

٤. قاسم النواصرة، ناحية كفرنجة ١٨٦٤-١٩١٨م، دار الهلال للترجمة والنشر، اربد، ٢٠٠٢م، ص ١٠٢؛ وسيشار إليه عند وروده لاحقاً: النواصرة، ناحية كفرنجة.

بالإضطراب والفوضى، أسفرت عن احتجاج أهالي جبل عجلون عام ١٨٣٩م، وانتهت بالإستجابة لمطالبهم<sup>(٥)</sup>.

وبانتهاء الحكم المصري عام ١٨٤٠م عانت المنطقة من حالة انعدام الأمن والفوضى والفراغ السياسي، إذ تأخرت الحكومة العثمانية عن تشكيلات إدارية فيها، وبالتالي فشلت في فرض سيطرتها على منطقة عجلون لسنوات بعد تطبيق قانون تنظيم الإدارة الجديد في الولايات العثمانية عام ١٨٦٤م، والذي بموجبه أصبحت عجلون قضاء تابع للواء حوران، مما أتاح الفرصة للزعامات والقوى المحلية للعب دور بارز في المنطقة، إضافة إلى الهيمنة الفعلية التي مارسها القبائل البدوية، وكان جبل عجلون في تلك الأثناء ناحية تتبع قضاء عجلون<sup>(٦)</sup>.

مع بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر أخذت أساليب الإدارة بالتحسن، وسعت الحكومة لتوفير الأمان وتشجيع القبائل على التوطن والاستقرار، الأمر الذي انعكس إيجاباً على المنطقة، فأخذ السكان ينتقلون إلى العيش في بيوت مستقرة، ورافق ذلك تزايد عدد السكان، وظهور قرى جديدة صغيرة بالقرب من القرى الكبيرة، كقرى سامتا وعفنا وعيين اللواتي كن أحواضاً ضمن قرية عين جنا. وشهد جبل عجلون هجرة من المناطق المجاورة، فأصبحت بعض قرى مركزاً لاستقطاب العناصر المسيحية من قرى القضاء كبلدة عجلون، لكونها كانت مركزاً مهماً للنشاط التبشيري منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر<sup>(٧)</sup>.

أسفرت الحرب العالمية الأولى التي اندلعت عام ١٩١٤م عن هزيمة واستسلام الدولة العثمانية للحلفاء في ٣١ تشرين الأول ١٩١٨. وفي ٥ تشرين الأول ١٩١٨ أعلن الأمير فيصل بن الحسين تشكيل حكومة عسكرية باسم الملك حسين في سوريا الداخلية وشرقي الأردن، بإشراف عسكري بريطاني. وقد بقيت التقسيمات الإدارية العثمانية حتى ١٥ أيلول ١٩١٩م، حيث اتخذت الحكومة الفيصلية قراراً بإلغائها، وإحداث تشكيلات جديدة، تم بموجبها فصل قضاء عجلون إلى قضائين هما: عجلون وجرش<sup>(٨)</sup>.

وفي أعقاب انهيار الحكم الفيصلي في ٢٥ تموز ١٩٢٠م، ظهرت في شرقي الأردن ثلاث حكومات محلية، هي: مؤاب والبلقاء واربدة، حيث خضعت كل واحدة منها لقيادة ضابط بريطاني، وكان قد تم تعيين الضابط البريطاني سمرست (Somerset) لمنطقة اربدة، وقد رفض عدد من شيوخ النواحي الانضواء تحت لوائها، وعمدوا إلى تأليف حكومات خاصة بهم، فألف زعيم بلدة كفرنجة حكومة عجلون، ومقرها بلدة عجلون، وعيّن عليها قائمقاماً<sup>(٩)</sup>.

٥. عليان الجالودي، قضاء عجلون ١٨٦٤-١٩١٨م، لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان، ١٩٩٤، ص ١٩٣، وسيشار إليه عند وروده لاحقاً: الجالودي، قضاء عجلون.

٦. المرجع نفسه، ص ١٩٤.

٧. الجالودي، قضاء عجلون، ص ١١٧، ص ١١٨.

٨. المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

٩. موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٦٢.

أخفقت الحكومات المحلية في تحقيق الاستقرار والأمن، حيث مهد هذا الفشل السبيل للترحيب بمجيء الأمير عبدالله إلى شرقي الأردن في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠م، وإعلان تأسيس إمارة فيها بعد سلسلة من المفاوضات مع الساسة البريطانيين في القاهرة والقدس في آذار ١٩٢١، حيث شهد قضاء عجلون سلسلة من التغيرات والتطورات في عهد الإمارة شملت مختلف قطاعات الحياة، وفيما يأتي أبرزها:

#### -إدارياً:

لم يكن قضاء جبل عجلون بمنأى عن التغييرات الإدارية التي شهدتها إمارة شرقي الأردن، إذ كانت في تغير مستمر، وذلك لتسهيل مهمة الحكومة في إدارة البلاد والسيطرة عليها<sup>(١٠)</sup>، ففي ٢٥ نيسان ١٩٢١م تم تقسيم الإمارة إلى ثلاث مقاطعات هي: السلط وعجلون والكرك. وفي حزيران ١٩٢٣م قسمت إلى ست مقاطعات هي: عمان والكرك ومادبا والسلط وجرش واربد، وفي عام ١٩٢٦م تم استبدال اسم المقاطعة بالحاكمية، وألغي اسم اللواء والقضاء والناحية، وأصبح هناك حاكميات من الدرجة الأولى والثانية والثالثة، وصنفت عجلون حاكمية من الدرجة الثانية، وأطلق عليها اسم حاكمية جبل عجلون<sup>(١١)</sup>.

وفي ١٩ تشرين الأول ١٩٢٧م تم إقرار نظام جديد للتشكيلات الإدارية، أصبحت بموجبه جبل عجلون قضاءً مركزه بلدة عجلون، ويضم ٢٥ قرية وعشيرة<sup>(١٢)</sup>. وكان المجلس التنفيذي قد اتخذ في الأول من حزيران ١٩٣٠م قراراً بإعادة قضاء جبل عجلون إلى ناحية<sup>(١٣)</sup>، ولكن عاد وتراجع عن هذا القرار في ٢٢ من الشهر ذاته<sup>(١٤)</sup>. ثم وفي آذار ١٩٣٣م تم تحويل قائمقامية جبل عجلون إلى مديرية ناحية، وبقيت كذلك حتى نيسان ١٩٣٧م، فأعيد استحداث وظيفة قائمقامية قضاء جبل عجلون، واستمرت كذلك حتى نهاية عهد الإمارة.

ومن التغييرات الإدارية التي حدثت في حقبة الدراسة، فك ارتباط عشيرة الكفارنة القاطنين منطقة غور وادي اليبس بمقاطعة اربد في تشرين الثاني ١٩٢٤م، وربطها بجبل عجلون، وذلك لبعده المسافة بينهم وبين اربد، ولدفعهم الأموال الأميرية لمركز جبل عجلون<sup>(١٥)</sup>. كما تم فصل ثلاث قرى عن عجلون، وألحقت بقضاء جرش، وهي قرية الجزارة في نيسان ١٩٣٠م، وقرية الحسينيات في تموز ١٩٣٠م، وقرية برما في حزيران ١٩٣٣م، وعلل هذا الفصل بتحويل قضاء جبل عجلون إلى ناحية<sup>(١٦)</sup>.

١٠. موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ١٨٠.

١١. الشرق العربي، العدد: ٥، تاريخ ٦/٢٥/١٩٢٣م.

١٢. ملف ووثيقة رقم ٦٣/١/٢٨، تاريخ ٦/٢٦/١٩٤٥م.

١٣. الجريدة الرسمية، العدد: ٢٦٣، تاريخ ٦/١/١٩٣٠م.

١٤. المصدر نفسه، العدد: ٢٦٤، تاريخ ٦/٢٢/١٩٣٠م.

١٥. المصدر نفسه، العدد: ٨٠، تاريخ ١١/٢٤/١٩٢٤م.

١٦. المصدر نفسه، العدد: ٣٩٢، تاريخ ٦/١٧/١٩٣٣م.

وفي ٢٦ حزيران ١٩٤٥م تمت الموافقة على استحداث بلدية كفرنجة<sup>(١٧)</sup>، وذلك بعد أن تقدم عموم ووجوه وأعيان قرية كفرنجة في ٢٢ نيسان ١٩٤٥م باستدعاء يطالبون فيه باستحداث بلدية في قريتهم، باعتبارها أكبر القرى مساحةً وسكاناً في قضاء عجلون<sup>(١٨)</sup>.

في ٥ حزيران ١٩٢٥م قدم حاكم جبل عجلون اقتراحاً إلى رئيس مجلس النظار اشار فيه إلى " أن المصلحة تقتضي بأن تكون مقاطعتا جرش وجبل عجلون مقاطعة واحدة من الصنف الأول، على أن يكون مركز الحكومة في الصيف في جبل عجلون، وفي الشتاء في جرش، أو في قرية متوسطة بين المقاطعتين، واقترح ايضا فتح طريق بين جرش وعجلون وكذلك فتح الطرق بين القرى أيضاً<sup>(١٩)</sup>.

#### - التعليم:

كان تعليم الطلاب في جبل عجلون وقراه في المدارس الحكومية أو الأميرية، والمدارس الخاصة وتشمل الكتابيب الإسلامية وكذلك المدارس التي أنشأتها الطوائف المسيحية والبعثات التبشيرية أو الطائفية.

فبالنسبة للمدارس الحكومية، انتشرت المدارس الابتدائية غير الكاملة في عدد من القرى، والمؤلفة من صفين تمهيديين و٢-٣ صفوف ابتدائية. في حين اقتصرت المدارس الابتدائية الكاملة على بلدي عجلون وكفرنجة<sup>(٢٠)</sup>. وقد خلا قضاء عجلون من المدارس الثانوية<sup>(٢١)</sup>. كما خلا من وجود مدرسة صناعية، ولم يكن هناك سوى المدرسة الصناعية في عمان، حيث تم فتحها أواخر عام ١٩٣٥م الإعلان عن وجود مقاعد شاغرة فيها للعام الدراسي القادم، وخصص للواء عجلون عشرة مقاعد، وحددت شروط القبول بحصول الطالب على شهادة الدراسة الابتدائية لست سنوات، وأن يكون حاصلاً على الجنسية الأردنية، وعلى تقرير طبي يثبت صحة بنية الطالب، وخلوه من الأمراض السارية، وشهادة تطعيم ضد الملاريا، وأن لا يكون سنه تحت الرابعة عشرة، ولا فوق الثامنة عشرة، وأن يقدم كفالة قانونية لقاء النفقات المدرسية<sup>(٢٢)</sup>.

ومن المدارس التي كانت موجودة في القضاء - وبشكل مبكر - مدرسة قسبة عجلون ومدرسة عنجرة وصخرا وكفرنجة وفارة<sup>(٢٣)</sup> وخربة الوهادنة<sup>(٢٤)</sup>. وقد أغلقت في عام ١٩٣٧م مدرسة خربة

١٧. ملف ووثيقة رقم ١٣٨/١/١/٢١، تاريخ ١٩٤٥/٦/٢٦م؛ وملف ووثيقة رقم ١٣٨/١/١/٢١، تاريخ ١٩٤٥/٦/٢٦م.
١٨. ملف ووثيقة رقم ١١٨/١/١/٢١، تاريخ ١٩٤٥/٤/٢٢م؛ و ملف ووثيقة رقم ١٢٠/١/١/٢١، تاريخ ١٩٤٤/٨/١٤م؛ وملف ووثيقة رقم ١٣٥/١/١/٢١، تاريخ ١٩٤٥/٦/٢٠م.
١٩. ملف ووثيقة رقم ٣/١/١/٢٥، تاريخ ١٩٢٥/٦/٥م.
٢٠. معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، قيام وتطور إمارة شرق الأردن ١٩٢٩-١٩٣٩م، مجلدان، مج ٢، مركز الرأي للمعلومات والدراسات، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٣٥٦؛ وسيشار إليه عند وروده لاحقاً: أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية، مج ٢.
٢١. المرجع نفسه، مج ٢، ص ٣٥٦.
٢٢. ملف ووثيقة رقم ١٦/١/١/٢٢، تاريخ ١٩٣٠/١٢/١٤م.
٢٣. تعرف الآن باسم "الهاشمية".

الوهادنة، وذلك لكثرة تغيب تلاميذ المدرسة أغلب أيام الدراسة، لمرافقتهم لأهاليهم في ترحالهم، وحلاً للمشكلة اختار القائم مقام مدرساً خصوصياً ليقوم بتدريس الطلاب، ولتنفيذ تعليمات الحكومة والصحة، على أن ينكفل الأهالي براتبه<sup>(٢٥)</sup>.

وبدلاً عن مدرسة خربة الوهادنة أفتتحت مدرسة في عين لتخدم أهالي عين وعلين، حيث تم الاتفاق مع مدير المعارف والقائم مقام على اختيار موقع صحي يقع بين القرينتين لإنشاء مدرسة جديدة خلال العام ١٩٣٧م. ويبدو أن بناية المدرسة لم تتجز وفقاً للتاريخ المحدد، إذ أشار تقرير طبيب الصحة بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٨م إلى أن بناء المدرسة الجديد لم ينجز بعد<sup>(٢٦)</sup>.

### - المدارس الخاصة:

كان هناك العديد من المدارس الخاصة والكتاتيب المنتشرة في القرى بصورة عشوائية، تباشر عملية التدريس دون الحصول على رخصة بذلك، وهو الأمر الذي تنبّهت له الحكومة، وسعت لتجنيبه، ويؤكد ذلك التعميم الذي وجهه متصرف لواء عجلون في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩م إلى جميع نواح وأقضية اللواء - ومن ضمنها قائم مقام قضاء جبل عجلون - يحذر فيه من وجود كثير من المدارس الخصوصية والطائفية والكتاتيب في القرى التي لم تحصل على إذن بفتحها، مطالباً بضرورة إغلاق هذه المدارس، وإخطار المعلمين بلزوم المراجعة للحصول على ورقة استئذان حسب الأصول<sup>(٢٧)</sup>.

وكان على صاحب المدرسة الذي يرغب بالحصول على رخصة أن يقدم طلباً لدائرة المعارف، يذكر فيه اسم صاحب المدرسة، والمعلمين، ومستواهم التعليمي، وعدد الصفوف، واللغة المستخدمة، وموقع البناء، وعدد الغرف، فضلاً عن غرفة خاصة بطبيب الصحة، ويبين نوع البناء وموقعه، والمساحات الملحقة بالمدرسة، والتهوية والضوء، والمقاعد (الرحليات)، ومدى صلاحية مصادر الشرب صحياً، والأدوات المستخدمة في الشرب (ذكر بعضها استخدام الأباريق التي تستعمل بالوضوء)، ودورات المياه والترميمات التي تحتاجها المدرسة<sup>(٢٨)</sup>. كما كان يشترط حصول صاحب المدرسة على شهادة دار معلمين، أو يجتاز امتحاناً بمقررات دار المعلمين الدراسية<sup>(٢٩)</sup>، يجريه له مفتش المعارف في إدارة المعارف<sup>(٣٠)</sup>، وأن تصدق جداول الإجازة بختم مختار القرية، مع ذكر اسم المختار عليها<sup>(٣١)</sup>.

لم يقتصر طلب الاستئذان هذا على المدارس الخاصة والطائفية، بل طال الكتاتيب أيضاً، فقد طالب متصرف لواء عجلون في ٣١ كانون الأول ١٩٢٩م مختير القرى بضرورة إبلاغه باسم المعلم

٢٤. ملف ووثيقة رقم ٣/١/٣/٢٢، تاريخ ٣/١/٢/١٩٣٥م.

٢٥. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١/٢/١٩٣٨م.

٢٦. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١/٢/١٩٣٨م.

٢٧. ملف ووثيقة رقم ١٣/٢/١١/٢٢، تاريخ ١/٢١/١٩٢٩م.

٢٨. ملف ووثيقة رقم ٢٩/٢/١١/٢٢، تاريخ ٣/٢٣/١٩٢٩م.

٢٩. ملف ووثيقة رقم ١٦٥/٢/١١/٢٢، تاريخ ١٦٥/٢/١١/٢٢، تاريخ ١٢/٢٤/١٩٣٣م.

٣٠. ملف ووثيقة رقم ١٧٢/٢/١١/٢٢، تاريخ ١٧٢/٢/١٥/١٩٣٤م؛ وملف ووثيقة رقم ١٨٢/٢/١١/٢٢، تاريخ ١٨٢/٢/١١/١٦/١٩٣٤م.

٣١. ملف ووثيقة رقم ٦٤/٢/١١/٢٢، تاريخ ١٢/٣١/١٩٢٩م.

الخصوصي الذي يتفقون معه على تعليم أولادهم في الكتاب، ويكلفونه بطلب ورقة الاستئذان، وإعلام المتصرف بإغلاق ذلك الكتاب عندما ينهون الاتفاق معه<sup>(٣٢)</sup>.

أما المواد التي كان يتم تدريسها فهي: الديانة والقرآن الكريم والقراءة والخط والحساب، وفي بعضها التاريخ والصحة<sup>(٣٣)</sup>.

وكانت أجور المعلمين في أغلبها عينية، فهناك من يتقاضى ثلاثة أمداد\* حنطة وخمسين غرشاً مقابل ختم التلميذ للقرآن<sup>(٣٤)</sup>. وهناك من كان أجره مدين ونصف حنطة سنوياً، بعضهم مدين ونصف من القمح وستة عشر قرشاً أو مئة وستين مليماً<sup>(٣٥)</sup>.

ومن المدارس الخاصة والطائفية التي كانت في قضاء جبل عجلون مدرستا روم ولاتين عجلون، تأسست الأولى عام ١٨٨١م، والثانية عام ١٨٨٨م، ومدرستا روم ولاتين عنجرة تأسست الأولى عام ١٨٨٩م، والثانية عام ١٨٨٠م، ومدرسة لاتين صخرا، وكاثوليك صخرا، ومدرسة كاثوليك عرجان، ومدرسة لاتين خربة الوهادنة، وكان هناك مدرسة كاثوليك خربة الوهادنة ولكنها أقيمت عام ١٩٣٥م<sup>(٣٦)</sup>.

وأشار تقرير بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٣٦م إلى وجود مدرستين خاصتين في عيين، إحداهما للشيخ عبد الكريم، وأخرى للشيخ إبراهيم الرفاعي، إضافة إلى مدرسة كاثوليك الخربة التي يبدو أنه قد أعيد فتحها<sup>(٣٧)</sup>.

وذكر تقرير بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٦م بأن هناك مدرستي ذكور وإناث للروم في عجلون، ومدرستي ذكور وإناث لللاتين، إضافة إلى مدرسة حلوة للشيخ سهيل البرقاوي<sup>(٣٨)</sup>.

وفي عام ١٩٣٧م حصل القسيس اسبر على رخصة من مديرية المعارف لفتح مدرسة ليلية للأيتام في قسبة عجلون ضمت تسعة أطفال<sup>(٣٩)</sup>.

خضعت هذه المدارس لإشراف ورقابة وزارة المعارف، فكان يتم الكشف عليها من قبل طبيب الصحة -كما في المدارس الأميرية- لمنحها الرخص، ومعرفة مدى صلاحية البناء وموائمتها للتدريس، ففي التقرير الذي كتبه طبيب الصحة في ٢ كانون الثاني ١٩٣٥م نكر فيه أن مدرسة روم عجلون بحاجة

٣٢. ملف ووثيقة رقم ٦٤/٢/١١/٢٢، تاريخ ١٢/٣١/١٩٢٩م.

٣٣. ملف ووثيقة رقم ٣/١/١٠/١٩، تاريخ ١٣/١٢/١٩٣٣م.

٣٤. ملف ووثيقة رقم ٥٦/٢/١١/٢٢، تاريخ ٣/٨/١٩٢٩م.

\* المدعو: من الخشب على شكل علبة دائرية، يستخدم لكيل الحبوب والزييب، ويساوي صاعين. والصاع هو الوحدة الأساسية للمكابل، وأكثرها شيوعاً واستخداماً، ويساوي رطلين؛ لمزيد من التفاصيل؛ أنظر: جورج فريد داود، السلط وجوارها ١٨٦٤-١٩٢١م، بنك الأعمال، عمان، ١٩٩٤م، ص ٥٩٥؛ سيشار إليه عند وروده لاحقاً: داود، السلط وجوارها.

٣٥. ملف ووثيقة رقم ٣٠/٢/١١/٢٢، ٣٢، ٣٣، تاريخ ٣/٨/١٩٢٩م.

٣٦. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١/٢/١٩٣٨م.

٣٧. ملف ووثيقة رقم ٧/١/٣/٢٢، تاريخ ١/١١/١٩٣٦م.

٣٨. ملف ووثيقة رقم ٩/١/٣/٢٢، تاريخ ٤/٢/١٩٣٦م.

٣٩. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١/٢/١٩٣٨م.

للطراشة بالكلس، وإصلاح حفرياتها، في حين أن مدارس لاتين عجلون وروم ولاتين عنجرة صوبوا أوضاعهم، ويعتنون بأمور الطلاب<sup>(٤٠)</sup>. وفي ٢ نيسان ١٩٣٦م أشار التقرير إلى أن مدرسة الشيخ عبد الكريم ومدرسة الشيخ إبراهيم الرفاعي لم يتم ترخيصهما، لأنهما غير لائقتين للتعليم من الوجهة الصحية<sup>(٤١)</sup>. وفي حزيران ١٩٣٦م تم بناء مدرسة جديدة صحية للروم في عجلون. وفي عيين اختار معلما للمدرسة هناك بناء من غرفتين لائقتين صحياً، ولكنها لم ترخص لحلول العطلة الصيفية<sup>(٤٢)</sup>. وعموماً، يبدو أن أوضاع المدارس الخاصة استمر بالتحسن، وهو ما أكد عليه تقرير كانون الثاني ١٩٣٨م، فلم يشر إلى أية ملحوظات تذكر، واكتفى بالقول بأنها بعناية ورقابة دائرة الصحة، وبأنه يتم تزويدها بما يلزم من العلاجات<sup>(٤٣)</sup>.

### - الأبنية المدرسية:

اتسمت الأبنية المدرسية بالبساطة الشديدة، وكانت في أغلبها تشتمل على غرفة أو غرفتين، وفي كثير من الأحيان تخلو من المقاعد، بحيث يضطر الطلاب للجلوس على الأرض<sup>(٤٤)</sup>، وقد أشار تقرير في ٢ كانون الثاني ١٩٣٥م إلى أن مدرسة عجلون تم إصلاح حفريات الأرضية فيها، ولكن الأبواب والشبابيك لازالت بحاجة للدهان، وبأن مدرسة كفرنجة حالتها سيئة، ومدرسة فارة بحاجة إلى دورة مياه، أما مدرسة صخرا فزجاج نوافذها محطم، وسقفها يرشح ماء في الشتاء<sup>(٤٥)</sup>، ومبناها من سوء بحيث تهدم جزء منه، واضطر الطلاب إلى الانتقال إلى مبنى آخر لحين انتهاء العام الدراسي<sup>(٤٦)</sup>. ويبدو أن عام ١٩٣٧م كان زخراً بإصلاحات الأبنية المدرسية، حيث أضيف لمدرسة عجلون دورة مياه صحية، وقُصرت جدران مدرسة كفرنجة من الداخل، وفتح لها نوافذ ورممت الأرضية. ويشير طبيب الصحة إلى أن هذه الإصلاحات كانت دائرته تتشدها من سنوات، وأعاد الفضل في تنفيذها إلى قائم مقام عجلون في تلك المدة، وذلك بإيعازه للحكام الإداريين بالقيام بما تحتاجه المدارس، ولفت نظر مدير المعارف لذلك<sup>(٤٧)</sup>.

ومن أهم الإصلاحات التي جرت خلال هذا العام أيضاً الاستغناء عن المبنى القديم لمدرسة صخرا، واستئجار مبنى آخر، واختيار موقع صحي لبناء مدرسة جديدة<sup>(٤٨)</sup>، وذلك بالرغم من أن أحد التقارير

٤٠. ملف ووثيقة رقم ٣/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٥/١/٢م.

٤١. ملف ووثيقة رقم ٧/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٦/١/١١م.

٤٢. ملف ووثيقة رقم ١٠/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٦/٦/٣٠م.

٤٣. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٨/١/٢م.

٤٤. ملف ووثيقة رقم ٣٨/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٨/١٠/٢١م.

٤٥. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٨/١/٢م.

٤٦. ملف ووثيقة رقم ٨/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٥/٧/١م.

٤٧. ملف ووثيقة رقم ٣٧/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٧/١٠/٣م.

٤٨. ملف ووثيقة رقم ٣٧/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٧/١٠/٣م.



أكد على أن البناء المستأجر لا بأس به، وإن كان يؤمل بالمباشرة ببناء مدرسة جديدة<sup>(٤٩)</sup>. وكانت عملية بناء المدارس أو صيانتها تتم بفرض المبلغ الذي تحتاجه مثل هذه العملية على الأهالي، وإذا كان هناك أكثر من قرية مشتركة في مدرسة واحدة، فيتم توزيع المبلغ عليها وفقاً لعدد طلاب كل منها<sup>(٥٠)</sup>.

لم يقتصر دعم الأهالي على بناء أو ترميم مدارس مدنهم وقراهم، بل تعداه للإسهام في بناء مدارس خارجها، ومنها الاسهامات التي قدمها أهالي القضاء لبناء المدرسة العلمية في اربد، فتبرع مأنونا قضاء عجلون بمائة مليم من دخلهم الخاص عن كل عقد يجرونه من أجل هذه الغاية<sup>(٥١)</sup>، كما تبرعت قري جبل عجلون بمائة تنكة زيت وحبوب للإسهام في البناء<sup>(٥٢)</sup>.

وكثيراً ما كانت الظروف الاقتصادية التي يمر بها الأهالي تحول دون إسهامهم بإصلاح هذه المدارس، إذ كتب مدير ناحية عجلون في ٥ شباط ١٩٣٥م إلى مدير المعارف - عطفاً على رسالة الأخير التي يشير فيها إلى رصد ما يزيد على ثلاثين جنيهاً فلسطينياً\* لترميم المدرسة، على أن يتم تحصيل الباقي من الأهالي - بأنه من الصعوبة بمكان تكليف أهالي القرية بترميم مدارسهم في حال دفعهم المبلغ المفروض عليهم، وذلك لسوء ظروفهم الاقتصادية<sup>(٥٣)</sup>.

ومن الأمور التي كان يتم متابعتها بشكل مستمر أوضاع دورات المياه ومدى صلاحيتها<sup>(٥٤)</sup>، ومراقبة نظافة المدارس والتلاميذ، فأشاد طبيب الصحة في تقريره بتاريخ كانون الثاني ١٩٣٥م باهتمام معلمي مدرسة كفرنجة بأمر نظافة المدرسة والتلاميذ<sup>(٥٥)</sup>، وبنظافة وصحة طلاب مدرسة عيين وعيلين<sup>(٥٦)</sup>. وأكد تقرير في نيسان ١٩٣٦م على نظافة مدرسة عجلون، وبالعاية الجيدة بالتلاميذ من قبل معلم المدرسة<sup>(٥٧)</sup>. كما كان يتم متابعة الأمراض السارية وغير السارية، وانتشارها بين الطلاب، ويلاحظ هنا أن المدرسة كانت تضطلع بالدور الرئيس في تقديم العلاج للتلاميذ، ومتابعته مع أهاليهم، من خلال تزويدهم بالعلاجات اللازمة وكيفية استخدامها<sup>(٥٨)</sup>، فعلى سبيل المثال كان المعلمون في مدرسة عيين وعيلين

٤٩. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٨/١/٢.

٥٠. ملف ووثيقة رقم ١٨/١/١٠/٢٢، تاريخ ١٩٣٣/٦/١١م.

٥١. ملف ووثيقة رقم ١٤/١/٢/٢٢، تاريخ ١٩٣٨/١٢/١٧م.

٥٢. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٨/١/٢؛ و ملف ووثيقة رقم ١١/٢/٢٢، ١١/٢/٤، ١٩٣٨/١٢/٤م.

\* الجنيه الفلسطيني: في تشرين الثاني ١٩٢٧م صدر بلاغ رسمي بقبول العملة الفلسطينية عملة رسمية في شرقي الأردن اعتباراً من ١٩٢٧/١١/١، وتبلغ قيمة الجنيه ٩٧,٥ قرشاً مصرياً؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: هند أبو الشعر، أربد وجوارها (ناحية بني عبيد ١٨٥٠-١٩٢٨م)، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٩م، ص ٤٥٤؛ وسيسار إليه عند وروده لاحقاً: أبو الشعر، أربد وجوارها. ٢٨٥.

٥٣. ملف ووثيقة رقم ١/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٥/٢/٥.

٥٤. ملف ووثيقة رقم ٣/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٥/١/٢م.

٥٥. ملف ووثيقة رقم ٣/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٥/١/٢م.

٥٦. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٨/١/٢م.

٥٧. ملف ووثيقة رقم ٣٧/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٧/١٠/٣م.

٥٨. ملف ووثيقة رقم ٣/١/٣/٢٢، تاريخ ١٩٣٥/١/٢م؛ و ملف ووثيقة رقم ٣٠/١/٣/٢٢، ٣٠/١/٤/٢، ١٩٣٧/٤/٢م.

يقومون بتقطير عيون الطلاب<sup>(٥٩)</sup>.

ومن الأمراض التي كانت تنتشر بين الطلاب مرض الملاريا، وهناك أيضاً بعض الأمراض الجلدية (المحمرة)، الذي أصيب به في تموز ١٩٣٥م بعض الطلاب في مدرسة صخرا<sup>(٦٠)</sup>. كما أصيب خمسة تلاميذ من مدرسة كفرنجة في كانون الأول ١٩٣٦م بمرض جلدي معدي يدعى (داء القرعة)، فمنعوا من الدوام<sup>(٦١)</sup>. وفي كانون الأول ١٩٣٨م تم التبليغ عن إصابة بمرض التيفويد، فأعطي الطلاب اللقاح المضاد مرتين<sup>(٦٢)</sup>.

وبلغ معلم مدرسة فارة في آذار ١٩٣٧م عن إصابة أحد التلاميذ بالحصبة ومنع من الدوام، ولكن علامات المرض ظهرت على غالبية طلاب الصف التمهيدي، فبعث يطلب من الصحة العامة إرسال طبيب لفحص بقية الصفوف<sup>(٦٣)</sup>. وذكر أحد التقارير إصابة عدد من تلاميذ مدرسة صخرا بالحصبة<sup>(٦٤)</sup>. وكتب مدير مدرسة كفرنجة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٠م إلى طبيب عجلون بضرورة زيارة المدرسة، لانتشار مرض أبو كعب (النكاف) بين الطلاب<sup>(٦٥)</sup>.

وفي أيلول ١٩٤١م طالب مدير مدرسة كفرنجة بزيارة الطبيب لإصابة الطلاب بالرمد الجيبي والربيعي، والاشتباه بإصابة أحد الطلاب بمرض السل<sup>(٦٦)</sup>، وبعد الزيارة التي قام بها الطبيب أمر بعزل أحد الطلاب عشرة أيام لإصابته بالمرض الصدري (السل) وتضخم الطحال المزمن وفقر الدم، وأجري فحص للطلاب لتعيين درجات التراخوميا\* لديهم، إذ كان يعاني منها طلاب مدرسة كفرنجة، مما اضطر المدرسين لإرسالهم أكثر من مرة إلى طبيب جبل عجلون<sup>(٦٧)</sup>.

ويكشف التقرير الربعي للمدارس الأميرية في قضاء عجلون للعام ١٩٤٥م مدى التحسن الذي طرأ على الأوضاع الصحية للطلاب، وجاء فيه: "خلال الربع الأخير لم يصب التلاميذ بأمراض جلدية، وكذلك النظافة كانت حسنة، أما أمراض العيون فيدوم المعلمون على تقطير الطلاب بصورة منتظمة، أما الأمراض السارية فلم يصب أحد من الطلاب بها<sup>(٦٨)</sup>".

ويلحظ من خلال الوثائق قضية مهمة جداً نفتقدها في مدارسنا في الوقت الحاضر، ألا وهي الحديقة المدرسية، إذ نجد أن المدارس بالرغم من تواضعها الشديد من حيث نوع وحجم البناء، وإمكاناتها

٥٩. ملف ووثيقة رقم ٣٠/١/٣/٢٢، تاريخ ٣٠/١/٣/٢٢م.

٦٠. ملف ووثيقة رقم ٨/١/٣/٢٢، تاريخ ٨/١/٣/٢٢م.

٦١. ملف ووثيقة رقم ٧/١/٣/٢٢، تاريخ ٧/١/٣/٢٢م.

٦٢. ملف ووثيقة رقم ٤٥/١/٣/٢٢، تاريخ ٤٥/١/٣/٢٢م.

٦٣. ملف ووثيقة رقم ٢٧/١/٣/٢٢، تاريخ ٢٧/١/٣/٢٢م.

٦٤. ملف ووثيقة رقم ٣/١/٣/٢٢، تاريخ ٣/١/٣/٢٢م ووثيقة رقم ٣٠/١/٣/٢٢، تاريخ ٣٠/١/٣/٢٢م.

٦٥. ملف ووثيقة رقم ٦٣/١/٣/٢٢، تاريخ ٦٣/١/٣/٢٢م.

٦٦. ملف ووثيقة رقم ٦٦/١/٣/٢٢، تاريخ ٦٦/١/٣/٢٢م.

\* التراخوميا: مرض تسببه بكتيريا تصيب أنسجة الجفن، وقد يؤدي إلى العمى إذا ما أهمل علاجه.

٦٧. ملف ووثيقة رقم ٦٧/١/٣/٢٢، تاريخ ٦٧/١/٣/٢٢م.

٦٨. ملف ووثيقة رقم ٧٣/١/٣/٢٢، تاريخ ٧٣/١/٣/٢٢م.

المادية إلا إنها كانت تمتلك حديقة ذات مقومات عالية، وتحظى بالاهتمام والعناية الكافية، فكانت تؤمن بالبذار الصيفية والشتوية، والأدوات الزراعية من قبل مأمور الزراعة والحراج<sup>(٦٩)</sup>، وكان إنتاج هذه المدارس من الكم بحيث يورد لدائرة الزراعة لبيعه<sup>(٧٠)</sup>. كما كان يتم استئجار عمال لحراثة الأرض والاعتناء بها، أو يتولى حارس الحديقة للقيام بهذه المهمة لقاء أجر يجمع من أهالي القرية<sup>(٧١)</sup>. ويلحظ أيضاً أن الحكام الإداريين كانوا يقومون بجولات خاصة من أجل الكشف على حدائق المدارس، كذلك التي قام بهام مدير الناحية إلى مدارس عجلون وصخرا وعبلين في ٢ أيار ١٩٣٣م للكشف على حدائقها<sup>(٧٢)</sup>. وقد تعزز هذا الاهتمام عام ١٩٣٥م من خلال البدء بمشروع حدائق المدارس بالتعاون ما بين دائرة الزراعة ودائرة المعارف، والذي يهدف إلى التشجيع على استخدام الوسائل الزراعية الحديثة وتطوير أساليبها<sup>(٧٣)</sup>.

### التجارة:

كان أهالي قضاء عجلون مزارعين بالدرجة الأولى، لذا كانت نشاطاتهم التجارية محدودة نوعاً ما، وانحصرت علاقاتهم التجارية ببيع ما تنتجه أراضيهم، ولكن ذلك لم يحل دون مواكبتهم لما كان يحدث في الإمارة من تطورات على الصعيد الاقتصادي والتجاري، ففي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٣م أصدر رئيس مجلس النظار تعميماً حول تعديل المادة الخامسة الواردة في النظام، تم بموجبه تأليف غرف التجارة والصناعة من اثني عشر عضواً في العاصمة، وستة أعضاء في مراكز المقاطعات من تجار الدرجة الأولى والثانية وأصحاب المصارف والصناعات<sup>(٧٤)</sup>. وعندما تشكل المجلس الاقتصادي الأعلى في عام ١٩٢٤م، أنشئ فرع له في عجلون<sup>(٧٥)</sup>، كما تشكلت في كانون الثاني ١٩٢٥م لجنة اقتصادية في القضاء برئاسة الحاكم الإداري<sup>(٧٦)</sup>. وفي ٣ شباط ١٩٢٦م وافق رئيس النظار على تشكيل غرفة تجارة جبل عجلون من جريس الفارس رئيساً، وأحمد عثمان ووديع قبعين وجميل قبعين وأحمد الخشطوش أعضاء<sup>(٧٧)</sup>. ومن الأعمال التي قامت بها الغرفة تخفيض ضريبة بدل الطريق إلى عشرة غروش، كما أسهمت في تكلفة فتح طريق قصبه عجلون<sup>(٧٨)</sup>، وطلبت من الأهالي التبرع بالعمل لثلاثة أيام لإنشاء الطرق

٦٩. ملف ووثيقة رقم ١/٣/٥/٢٧، تاريخ ١٢/٣/١٩٣٢م.

٧٠. ملف ووثيقة رقم ٢٥/٣/٥/٢٧، تاريخ ١٢/٣/١٩٣٢م.

٧١. ملف ووثيقة رقم ١٧٨/١/١٠/٢٢، تاريخ ١٩٤١/١/٢٨م؛ وملف ووثيقة رقم ١٩٦/١/١٠/٢٢، تاريخ ١٩٤١/٣/٢٢م.

٧٢. ملف ووثيقة رقم ٧/١/٢١/٢١، تاريخ ١٣/٦/١٩٣٣م.

٧٣. أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية، مج ٢، ص ٣٤٢.

٧٤. ملف ووثيقة رقم ١٩/١/٢/٢٥، تاريخ ١١/٢٨/١٩٢٣م.

٧٥. الجريدة الرسمية، العدد: ٢٠، تاريخ ١٠/٢٧/١٩٢٣م.

٧٦. الشرق العربي، العدد: ٨٨، تاريخ ١٩/١/١٩٢٥م.

٧٧. وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٣/١/٢/٢٥، تاريخ ٢/٣/١٩٢٦م.

٧٨. ملف ووثيقة رقم ٢٧/١/٢/٢٥، تاريخ ١١/٩/١٩٣١م.

وتحسينها، وذلك لأن وعورة الطرق بين القرى كانت تعيق تقدم المقاطعة اقتصادياً وعمراً<sup>(٧٩)</sup>. ولكن أعمال الغرفة تعثرت<sup>(٨٠)</sup>، فقرر مجلس إدارة اللواء إلغائها<sup>(٨١)</sup>، وأصدر رئيس الوزراء في ٩ تموز ١٩٣٣م موافقته على القرار<sup>(٨٢)</sup>. وأعيد تشكيلها مرة أخرى في ٢٠ آذار ١٩٤٥م بقرار من المجلس الإداري بالإجماع<sup>(٨٣)</sup>.

وفي محاولة من بلدية عجلون لتنظيم عمليات البيع والشراء قررت في ١٨ أيلول ١٩٢٧م فتح سوق في مركز القضاء باسم (سوق الثلاثاء) لبيع الحيوانات والحبوب والطيور، وقد وافق رئيس النظار على أن يكون ٢٠ أيلول أول أيامه<sup>(٨٤)</sup>. وكانت غرفة التجارة قد نسّبت إلى قائمقام عجلون أن يكون موعد السوق يوم الأحد من كل أسبوع<sup>(٨٥)</sup>.

كان للقضاء علاقات تجارية مع الدول المجاورة، كان أبرزها سوريا وفلسطين. أما أهم المحاصيل المصدرة فتمثلت بالسمن والحنطة والشعير والكرسنة والعنب والزبيب<sup>(٨٦)</sup>، إضافة إلى تصدير الأغنام والماعر.

شكلت فلسطين المرتبة الأولى بالتجارة مع أهالي عجلون، وكان على التجار الحصول على تصريح وجواز سفر مؤشر عليه من دائرة الاعتماد البريطاني في عمان، لكي يتمكنوا من دخول فلسطين- خصوصاً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية- وكان قائمقام عجلون يرفع رسالة إلى ضابط المراقبة البريطاني يطلب فيها الإذن بمرور هؤلاء، مؤكداً على أنهم لا يؤثرون على الأمن العام هناك، وأن الغاية من التصريح تسويق محاصيلهم<sup>(٨٧)</sup>، فعلى سبيل المثال طلب تصريح باسم مصطفى الأحمد من عنجرة، لبيع محاصيله من العنب في سوق حيفا<sup>(٨٨)</sup>. وآخر باسم علي الحمدان وعلي الفلاح من عين جنا لبيع محصولهما من العنب في أسواق حيفا ويافا<sup>(٨٩)</sup>، وتصريح آخر باسم نجيب الموسى من عجلون<sup>(٩٠)</sup>. وقد أدت الصعوبات التي كان يواجهها التجار، والضرر الذي كان يلحق بالبضائع على الحدود إلى مطالبتهم بتمديد مدة التصريح ثلاثة أشهر بدلاً من شهر<sup>(٩١)</sup>.

٧٩. ملف ووثيقة رقم ٢٥/٢/٢١، تاريخ ١٢/٨/١٩٢٨م.
٨٠. ملف ووثيقة رقم ٢٥/٢/٢٨، تاريخ ٩/١١/١٩٣١م.
٨١. ملف ووثيقة رقم ٢٥/٢/٣٥، تاريخ ٧/٧/١٩٣٢م.
٨٢. ملف ووثيقة رقم ٢٥/٢/٤٣، تاريخ ٩/٧/١٩٣٣م.
٨٣. ملف ووثيقة رقم ٢٥/٢/٢١، تاريخ ٢٠/٣/١٩٤٥م.
٨٤. ملف ووثيقة رقم ٢٥/١/٣٣، تاريخ ١٨/٩/١٩٢٧م.
٨٥. ملف ووثيقة رقم ٢٥/١/٥١، تاريخ ١٢/٨/١٩٢٨م.
٨٦. ملف ووثيقة رقم ٢٥/١/١/أ، تاريخ ١٨/١١/١٩٢٨م.
٨٧. ملف ووثيقة رقم ٣٦/٣/٦١، تاريخ ٢٢/٨/١٩٣٩م.
٨٨. ملف ووثيقة رقم ٣٦/٣/٦١، تاريخ ٢٢/٨/١٩٣٩م.
٨٩. ملف ووثيقة رقم ٣٦/٣/٦٣، تاريخ ٢١/٨/١٩٣٩م؛ وملف ووثيقة رقم ٣٦/٣/٦٤، تاريخ ٢٧/٨/١٩٣٩م.
٩٠. ملف ووثيقة رقم ٣٦/٣/٦٥، تاريخ ٢٧/٨/١٩٣٩م.
٩١. ملف ووثيقة رقم ٣٦/٣/٦٦، تاريخ ٢٤/٨/١٩٣٩م.

ومن البضائع التي كانت تستورد من سوريا الفواكة والخضار والملابس<sup>(٩٢)</sup>. وكثيراً ما كانت عمليات الاستيراد والتصدير عرضة للمنع من قبل الحكومة، يدفعها إلى المنع إما انتشار الأوبئة والأمراض سواء في المنطقة المصدرة أو المستوردة، أو نتيجة للظروف السياسية التي تشهدها المنطقة، وكانت قرارات منع التصدير تأخذ بعين الاعتبار جودة المواسم المقبلة، وكم المخزون ومقدار الحاجة المحلية حتى الموسم التالي<sup>(٩٣)</sup>، فعلى سبيل المثال منع رئيس مجلس النظار في ٢ أيلول ١٩٢٨م تصدير مواد السمن والحنطة والكرسنة وغيرها من الحبوب، ثم ألغى القرار في ١٨ تشرين الثاني وفتح باب التصدير<sup>(٩٤)</sup>. كما منع في ٦ تموز ١٩٣٢م تصدير الحبوب والأرزاق إلى الحجاز بأمر أميري، ثم رفع المنع في ٨ أيلول ١٩٣٢م<sup>(٩٥)</sup>.

وفي قرار حكومي صدر في تشرين الثاني ١٩٣٢م - وكلف المخاتير وهيئة الاختيارية بإذاعته - مُنِعَ بموجب إخراج كافة الحبوب والحنطة والشعير والكرسنة والعدس والحمص والفول والذرة البيضاء والصفراء والسمنة من البلاد<sup>(٩٦)</sup>.

وكان لارهاصات الحرب العالمية الثانية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن أثرها في عملية الاستيراد والتصدير، فأصدرت الحكومة في ٢٢ أيلول ١٩٣٨م قراراً بمنع تصدير الحنطة من شرقي الأردن لغير فلسطين<sup>(٩٧)</sup>. وتكرر هذا المنع في ٢١ أيلول ١٩٤١م<sup>(٩٨)</sup>، وقد تأثرت منطقة قضاء جبل عجلون بمنزل هذه القرارات لأنها كانت معنية بها بصورة مباشرة.

وللحد من استغلال التجار لظروف الحرب واحتكار المواد ورفع الأسعار أصدر متصرف عجلون بمقتضى نظام الدفاع الصادر عن رئاسة الوزراء في ٣ أيلول ١٩٣٩م قراراً بتحديد أسعار الحاجيات\*، وخصصت كوتا للتجار بالبضائع التي يتم توزيعها للواء الشمالي، فعلى سبيل المثال كان نصيب عجلون (شوالين) سكر من أصل عشرين (شوال) وزعت على الإمارة، قام بشرائها التاجر عبد الرحمن الصباغ من عجلون من محلات البعلبكي بعمان<sup>(٩٩)</sup>. ورأى بعض التجار إجحافاً في هذا الإجراء، بدليل الاسترحام الذي تقدم به تجار كفرنجة وعنجرة إلى وزير الداخلية يلتمسون فيه منحهم جزءاً من الكوتا أسوةً بغيرهم من التجار<sup>(١٠٠)</sup>. كما طالب تاجر أقمشة في قسبة عجلون - ويدعى توما المدخل - بنصيبه

٩٢. ملف ووثيقة رقم ٥٥/١٥/١/٣٧، تاريخ ١٧/١١/١٩٢٧م.
٩٣. ملف ووثيقة رقم ٤/١/٩/٢٥، تاريخ ٢١/٢/١٩٣٢م.
٩٤. ملف ووثيقة رقم ١/١/٩/٢٥، تاريخ ١٨/١١/١٩٢٨م.
٩٥. ملف ووثيقة رقم ١/١/٩/٢٥، تاريخ ١٨/١١/١٩٢٨م.
٩٦. ملف ووثيقة رقم ١٢/١/٩/٢٥، تاريخ ٣/١١/١٩٣٢م.
٩٧. ملف ووثيقة رقم ٣٩/١/٩/٢٥، تاريخ ٢٢/٩/١٩٣٨م.
٩٨. ملف ووثيقة رقم ٦٦/١/٩/٢٥، تاريخ ٢١/٩/١٩٤١م.
٩٩. ملف ووثيقة رقم ٤٦/٤/٢/٢٥، تاريخ ١٠/١٠/١٩٣٩م؛ و ملف ووثيقة رقم ٤٧/٤/٢/٢٥، تاريخ ١٠/٤/١٩٣٩م؛ و ملف ووثيقة رقم ٤٨/٤/٢/٢٥، تاريخ ٨/١٠/١٩٣٩م.
١٠٠. ملف ووثيقة رقم ١٧/٤/٤/٢٥، تاريخ ٨/١٢/١٩٤٥م.

من الأقمشة التي تعطى للتجار من الكوتا<sup>(١٠١)</sup>.

والملاحظ أن قسبة عجلون حتى ١١ آب ١٩٤١م لم يكن فيها شركات تجارية، ويؤكد ذلك الرسالة التي بعث بها قائم مقام عجلون رداً على كتاب وزير المالية والاقتصاد، ويطلب فيه تزويده بجدول بأسماء الشركات التجارية التي تشكلت منذ عام ١٩٣٧م حتى تاريخه، فكان الرد بالنفي<sup>(١٠٢)</sup>.

وكانت الحكومة تحرص على جودة البضائع المصدرة، وعلى نصح التجار بالطرق والمواد ذات الجدوى الاقتصادية في حال تصديرها، فوجه متصرف عجلون رسالة إلى مدير الناحية يطالبه فيها بتبنيه الأهالي - وفقاً لإيعاز من الحكومة- إلى عدم مزج السمن الأردني بمواد غريبة، للضرر الذي يلحق بمصلحة البلاد، ولشك حكومة فلسطين بنقاوة البضاعة التي تصدر إليها، وبالتالي الامتناع عن استيرادها. وكذلك تشجيع الأهالي على اقتناء المواشي وتسمينها بغية الربح الوفور، وذلك لأن اللحوم التي تحتاج إليها فلسطين هي من النوع كبير الحجم، خصوصاً وأن المصادر التي كانت تعتمد عليها الأسواق الفلسطينية في الحصول على اللحوم قد أفضت بسبب ظروف الحرب. كما أوصت أصحاب المطاحن التجارية أو الذين لديهم موتورات أخرى، أن يخزنوا ما استطاعوا من الوقود، أو على الأقل تخزين ثلث الكمية التي تعرض في الأسواق، لتجنب توقف أعمالهم وإصابتهم بالخسارة في حال فقدان هذه المادة من السوق<sup>(١٠٣)</sup>.

ونصحت الحكومة أيضاً المزارعين - لتفادي الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة، وتجنب الخسارة عند تصديرهم للعب، وللحصول على أسعار مرضية له- بضرورة تحويله إلى زبيب، وبكميات أكبر من السنين السابقة<sup>(١٠٤)</sup>. وكررت هذا الطلب في أيار ١٩٤٢م<sup>(١٠٥)</sup>.

#### الأوزان والمقاييس والعملات المستخدمة:

كانت هناك عملية ضبط ومراقبة للمقاييس والأوزان المستخدمة في عمليات البيع والشراء، ففي حزيران ١٩٢٩م -ويطلب من بلدية اربد- وجه متصرف لواء عجلون كتاباً إلى مختير وهيئات اختيارية قرى القسبة مذكراً بأن الصاعات\* المستعملة بأيدي التجار في القسبة والقرى لا تخلو من زيادة أو نقص، لذلك يجب عليهم أن يضبطوا جميع الصاعات من هذا النوع بأسرع ما يمكن، ويجلبوها لمركز اللواء لأجل ختمها في البلدية، لكي يتسنى لهم بعد ذلك استعمالها بصورة صحيحة، مهدداً بمخالفة من يتأخر عن ضبطها واستجابتها<sup>(١٠٦)</sup>.

١٠١. ملف ووثيقة رقم ١٨/٤/٤٠/٢٥، تاريخ ١٢/٨/١٩٤٥م.

١٠٢. ملف ووثيقة رقم ٥٣/١/٢/٢٥، تاريخ ٣٠/٦/١٩٤٠م..

١٠٣. ملف ووثيقة رقم ٤٤/١/٩/٢٥، تاريخ ٨/٢٠/١٩٤٠م.

١٠٤. ملف ووثيقة رقم ٤١/١/٩/٢٥، تاريخ ٧/١٣/١٩٤٠م.

١٠٥. ملف ووثيقة رقم ٧٠/١/٩/٢٥، تاريخ ٥/١٦/١٩٤٢م.

\* الصاع: وحدة مكيال أساسية للحبوب، وأجزاؤه الربعية (نصف الصاع)، والثمنية (ربع الصاع)، وهناك الصاع النابلسي، والصاع البلقاوي، ولا توجد وثيقة تحدد مقدار الصاع العجلوني، باستثناء روايات المعمرين التي تحدد قيمته بثلاثة أرتال؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: الجالودي، قضاء عجلون، ص ٤٢٥؛ وأنظر: داود، السلط وجوارها، ص ٥٨١.

١٠٦. ملف ووثيقة رقم ٥٢/١٢/١/٢٥، تاريخ ٦/٢٠/١٩٢٩م.

ويبدو أن التزام التجار بالمكاييل والمقاييس الجديدة كان ضعيفاً، إذ أرسل متصرف اللواء إلى قائد المقاطعة كتاباً في ٤ آب ١٩٢٩م يؤكد فيه استمرار التجار بكييل الحبوب بالصاعات غير المدموغة من قبل البلدية، ومطالبة المخاتير وهيئة الاختيارية بضرورة ضبطها وإرسالها إلى المقاطعة ومعاقبة المخالفين<sup>(١٠٧)</sup>.

استمرت هذه المخالفات لسنوات لاحقة، ففي تموز ١٩٣٩م أشار كتاب لمتصرف لواء عجلون موجه إلى قائمقام جبل عجلون إلى استمرار استخدام بعض التجار لصاعات يزيد المد فيها عن رطلين\* تقريباً عن وزنها الحقيقي<sup>(١٠٨)</sup>، ووجود تفاوت في بعض الصاعات الموجودة لدى التجار وزن بعضها ثمانية أرتال، وبعضها الآخر ثمانية أرتال ونصف أو أكثر، إضافة إلى أن بعض التجار كانوا يشترون المحاصيل من الفلاحين بصاع، ويبيعونها بصاع آخر خلافاً للقانون<sup>(١٠٩)</sup>.

ومن المخالفات التي كان يتم ضبطها في القصة وبعض القرى استخدام بعض باعة الأقمشة المتجولين أذرعاً\* طولها أقل ٢ سم من المستعملة في المنطقة، فتم ضبطها، وقيد مستخدمها لجهة العدلية<sup>(١١٠)</sup>.

وكخطوة أخرى نحو عملية ضبط الأوزان والمكاييل أصدر متصرف اللواء قراراً بضرورة استخدام قبانات\* الوزن عند شراء كميات كبيرة من القرى، حيث ستكون هذه القبانات خاضعة للفحص باستمرار<sup>(١١١)</sup>. ولأهمية وحساسية موضوع المكاييل والمقاييس، وتوعية الناس بها أوعز مدير المعارف ليصار إلى تدريبها في منهاج الرياضيات<sup>(١١٢)</sup>.

١٠٧. ملف ووثيقة رقم ٢/١٢/١/٢٥، تاريخ ١٩٢٩/٨/٤م.
- \* الرطل: وحدة لوزن الحبوب والمنتجات الأخرى، تستخدم في بعض مدن الشام وفلسطين وشرقي الأردن، ويساوي (١٢) أوقية، ومعدل الأوقية العجلونية كان (١٠٠) درهم، والرطل العجلوني (٢٠٠) درهم؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص ٤٢٤.
١٠٨. ملف ووثيقة رقم ٣٩/١٢/١/٢٥، تاريخ ١٩٣٩/٧/٢٠م.
١٠٩. ملف ووثيقة رقم ٥/١٢/١/٢٥، تاريخ ١٩٣٩/١٠/١٧م.
- \* الذراع: وحدة لقياس الطول، وكان يستخدم لقياس الأقمشة، وكان يستخدم الذراع المربع للمساحات الصغيرة والحوالكير في الأبنية والأراضي، ويطلق عليه الذراع المعماري، وطوله ٧٥ سم؛ لمزيد من التفاصيل، أنظر: أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن، ص ٤٣٣؛ وأنظر: داود، السلط وجوارها، ص ٥٨٥.
١١٠. وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٥/١٢/١/٢٥، تاريخ ١٩٣٩/١٠/١٧م.
- \* قبان: آلة حديد، تستخدم لكيل المواد كبيرة الحجم، لمزيد من التفاصيل أنظر: المصدر نفسه، ملف ووثيقة رقم ٣٥/١٢/١/٢٥، تاريخ ١٩٣٨/٣/١٥م.
١١١. ملف ووثيقة رقم ٣٥/١٢/١/٢٥، تاريخ ١٩٣٨/٣/١٥م.
١١٢. ملف ووثيقة رقم ٥٣/١٣/٥/٢٢، تاريخ ١٩٣١/٩/١٠م.
- (\*) الصاع العزيزي: يعادل ثلاثة أرتال، وسمي العزيزي نسبة إلى السلطان عبد العزيز؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: داود، السلط وجوارها، ص ٥٨٢. وهو لذلك وزن ٩٠ كغم؛ أنظر: هند أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٨م، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠١٠، ص ٤٣٤؛ وسيسار إليه عند وروده لاحقاً: أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن.
- (\*) الرطل النابلسي: يعادل (١٢) أوقية؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: المرجع نفسه، ص ٤٣٤.
- (\*) المد العزيزي: يعادل صاعين أي ستة أرتال.
- (\*) الرطل الشامي: يعادل (١٠) أوق، ومعدله (١.٨٥) كيلو غرام؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: الجالودي، قضاء عجلون، ص ٥٨٢.

أما أهم المكاييل والأوزان المستعملة في قضاء عجلون فهي: الصاع العريزي\*، والرطل النابلسي\*، والمد العريزي\*، والرطل الشامي\*، وهناك الصاع، الثمنية، الربعية، شقف حديد وزنات\*.  
أما المقاييس المحلية فهي الذراع التجاري، ويساوي ٦٨ سم<sup>(١١٣)</sup>.  
ومن أهم العملات المستخدمة الجنيه الفلسطيني\*،<sup>(١١٤)</sup> كما كان هناك الجنيه المصري، ولكنه كان أقل استخداماً وشيوعاً من الفلسطيني، وكذلك الريال المجيدي\*.

### الزراعة:

بدأ الاهتمام بالزراعة على نحو مبكر جداً بمنطقة زراعية أصلاً، ويتضح ذلك من خلال رسالة بعث بها وكيل رئيس النظار إلى حاكم اربد الإداري ويشير فيها إلى تمتع منطقة اربد وجبل عجلون بوفرة الحراج وسعة الأراضي، وجودة التربة التي تؤهلها لأن تصبحا مركزاً تجارياً مهماً، إذا ما اعتني بأمرهما حق الاعتناء، مطالباً بتزويده بالافتراحات بشأن أفضل الوسائل للتوصل إلى هذه الغاية<sup>(١١٥)</sup>.  
ولكن هذه الميزات التي تمتعت بها منطقة عجلون لم تحل دون معاناتها من الظروف الجوية السيئة كالمحل وقلة الأمطار، إضافة إلى الظروف السياسية التي شهدتها المنطقة في حقبة الدراسة، عانى خلالها المزارعون أشد المعاناة، وكان للمصرف الزراعي-الذي تأسس عام ١٩٢٢م- دوراً إيجابياً في مواجهة مثل هذه الظروف ومساعدة المزارعين على تخطيها، وذلك بمنحه القروض المالية والبذار، وذلك بعد أن يتم تقديم تقارير زراعية من قبل مأمور الزراعة بحال هذه الأراضي<sup>(١١٦)</sup>. ويبدو أن كميات الإقراض كانت من الكم بحيث طلب من مدير المصرف ضبط عملية الإقراض، وعدم التأخر على المزارعين كي لا تبقى أراضيهم معطلة عن الزراعة، مما يضاعف الضرر عليهم، ولتفادي ذلك أوعزت الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة أحوال المزارعين، وتحديد درجة احتياجهم للمال لشراء البذار<sup>(١١٧)</sup>.

وتجلى الاهتمام الحكومي بالزراعة بتشجيع المزارعين على التركيز على المحاصيل ذات جدوى اقتصادية كالتبغ بكافة أنواعه: البلدي والهيثي والتتباك<sup>(١١٨)</sup>.

كما حرصت الحكومة على تزويد المزارعين بكل الوسائل التي يمكن أن ترفع سوية أراضيهم وزيادة إنتاجها، ففي رسالة وجهها متصرف عجلون في تشرين الأول ١٩٣٦م إلى مختير القرى يطلب

١١٣. وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٥٣/١٣/٥/٢٢، تاريخ ١٠/٩/١٩٣١م.

\* شقف حديد وزنات: وحدات وزن من الحديد، مختلفة الأحجام، تستخدم لوزن المواد الغذائية؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: المصدر نفسه، ملف ووثيقة رقم ١٨/١٢/١/٢٥، تاريخ ٢١/١٠/١٩٣٥م.

١١٤. ملف ووثيقة رقم ٣٨/١٥/١/٣٧، تاريخ ٢٧/١٠/١٩٢٧م.

\* الريال المجيدي: وحدة نقد أمر السلطان عبد المجيد عام ١٨٤٤م بسكها من الفضة والذهب بسعر ثابت وعتار ثابت، وعرف باسم المجيدي نسبة إليه؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن، ص ٤٧٨.

١١٥. ملف ووثيقة رقم ٢/١/١/٢٥، تاريخ ٣٠/٥/١٩٢٥م.

١١٦. ملف ووثيقة رقم ١/٤/٢/٢٧، تاريخ ١٦/٦/١٩٣٢م.

١١٧. ملف ووثيقة رقم ٣/٤/٢/٢٧، تاريخ ٢٨/٦/١٩٣٢م.

١١٨. ملف ووثيقة رقم ٤/٣/١/٢٦، تاريخ ٢٩/٨/١٩٢٦م.



منهم فيها إعلام المزارعين بوجود آلات للحراثة تدار وتحرك باليد، بحيث يمكن لأصحاب الأراضي السهلة استعمالها لحرث أراضيهم<sup>(١١٩)</sup>. وفي السياق ذاته رسالة المتصرف إلى مختير القضاء لإعلام المزارعين بوجود "تراكتورات" لحراثة الأرض، خصصت لقضاء اربد ويمكن لمن يرغب باستئجارها<sup>(١٢٠)</sup>.

ومن الأمثلة على الإرشادات التي كانت تقدمها الحكومة لتوعية المزارعين الامتاع عن وضع الزبل في الأراضي الخراب (الكراب) التي لا تزرع، خوفاً من عدم كفاية مياه الأمطار<sup>(١٢١)</sup>. وكذلك حث المزارعين على اغتنام فرصة حلول موسم الغرس والتشجير لغرس الشجر بأنواعه لاسيما شجر الزينة (التقيلون) ذو الكلفة والعناء القليل، حيث وفرت الحكومة كثيراً من أنواع الغراس بأسعار رمزية<sup>(١٢٢)</sup>. كما طالبت الأهالي بتهيئة الحفر للغراس لكي تتعرض للمطر، على أن يقوم مأمور الزراعة بجولة للإشراف على ذلك، وإرشاد المزارعين الذين يرغبون بتخطيط أراضيهم، وتقديم أحسن الغراس لهم<sup>(١٢٣)</sup>.

وأولت الحكومة موضوع الاعتداء على المزروعات والأشجار اهتماماً كبيراً، وتوضح خطورة هذه الاعتداءات وضررها من خلال الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء إبراهيم هاشم إلى متصرف لواء عجلون في ١٥ شباط ١٩٣٥م وتحدث فيها عن جرائم قطع الأشجار، والظروف التي ترافقها ونتائجها، والإجراءات المتخذة بخصوصها، كاتخاذ عقوبة جماعية تفرض على أهل القرية، مؤكداً على ضرورة معالجة أسباب الاعتداءات بدلاً من محاولة قمعها بصرامة القانون وشدة العقوبة<sup>(١٢٤)</sup>. وعلى إثر هذا الكتاب بعث متصرف اللواء إلى مدير ناحية جبل عجلون كتاب يطالبه فيه ببذل أقصى الجهود للتحقيق بالخلافات بين الأهالي، والتي ينجم عنها حدوث جرائم قطع الأشجار<sup>(١٢٥)</sup>.

وفي نيسان ١٩٣٦م صدر قانون صيانة الغراس والمزروعات، وبموجبه تم فرض غرامة مالية على المعتدي مقدارها خمسون مليماً، إضافة إلى التعويض الذي يدفعه لقاء الضرر الذي ألحقه بالمزروعات<sup>(١٢٦)</sup>.

كانت المزروعات عرضة للعديد من الأمراض منها فأر الحقول، والذي ظهر عام ١٩٣٠م على نطاق واسع، فتصدت دائرة الزراعة لمواجهته من خلال توزيع نشرات توعوية، وتوزيع كميات وافرة من السم للقضاء عليه، وكان متصرف لواء عجلون قد طلب من مختير وهيئات اختيارية القرى تنظيم جداول بمواقع الأراضي الموبوءة بالفأر وأسماء أصحابها<sup>(١٢٧)</sup>. وعاد الفأر للظهور مرة أخرى عام

١١٩. ملف ووثيقة رقم ١/١/٣/٢٧، تاريخ ١٠/٢٢/١٩٣٦م.
١٢٠. ملف ووثيقة رقم ٦/٣/١/٢٧، تاريخ ١/١/١٩٤٥م.
١٢١. ملف ووثيقة رقم ١/٢/١/٧٢، تاريخ ٨/٢٧/١٩٣٨م.
١٢٢. ملف ووثيقة رقم ٢/٤/٥/٢٧، تاريخ ٦/١٢/١٩٤٢م.
١٢٣. ملف ووثيقة رقم ٢٢/٤/٥/٢٧، تاريخ ٢٥/١٢/١٩٤٣م.
١٢٤. ملف ووثيقة رقم ٦/٣/٦/٢٩، تاريخ ٥/٢/١٩٣٥م.
١٢٥. ملف ووثيقة رقم ٦٢/٣/٦/٢٩، تاريخ ١٠/٢/١٩٣٥م.
١٢٦. ملف ووثيقة رقم ٩/٤/٦/٦٩، تاريخ ١٥/٤/١٩٣٦؛ و ملف ووثيقة رقم ٦/١/١/٢٧، تاريخ ١٥/٤/١٩٣٦م.
١٢٧. ملف ووثيقة رقم ٦/١/٣/٢٠، تاريخ ١٧/٨/١٩٣٠م؛ و ملف ووثيقة رقم ٥/١/٣/٢٠، تاريخ ١١/٢/١٩٣٠؛ و ملف

١٩٣٢م، وتكرر ظهوره خلال عام ١٩٣٨م، واجتاح في بداية عام ١٩٤٠م عدة مناطق في الإمارة كان من بينها منطقة عجلون، وكان من الكم بحيث خشي على المحصول منه، فأصدرت وزارة الداخلية بلاغاً للمتصرفين والحكام الإداريين لاتخاذ الاحتياطات اللازمة<sup>(١٢٨)</sup>. وترافق انتشاره هذا العام بظهور مرض المن<sup>(١٢٩)</sup>. كما ظهر أواخر عام ١٩٤١م، وفي عام ١٩٤٤م اجتاح معظم أراضي اللواء<sup>(١٣٠)</sup>. ومن الأمراض التي كانت تصيب الحيوانات الحمى القلاعية، وعند انتشارها كان يعلن رسمياً بأن القرية المعنية موبوءة بالمرض، فيقلل سوق الحيوانات فيها ويمنع تصديرها، فأعلن أواخر عام ١٩٢٨م قضاء عجلون منطقة موبوءة بالمرض<sup>(١٣١)</sup>. ومنع في ٧ كانون الأول ١٩٣١م تصدير الأغنام والماعز من قضاء عجلون، وإخضاع الأغنام والماعز الموجودة في قرى عجلون للرقابة الشديدة، نتيجة لانتشار المرض<sup>(١٣٢)</sup>. وفي نيسان ١٩٣٨م أعلنت قريتا غور الكفارنة وحلاوة موبوءتين بالحمى القلاعية، فتم إقفال سوق المواشي فيهما، وحظر بيع المواشي في الأسواق العامة، أو ساحات البيع الخاصة في قضائي اربد وعجلون، واقتصر البيع على البيع بالمفرق<sup>(١٣٣)</sup>. وأصيبت أبقار قرية عرجان في عام ١٩٤٠م بالحمى القلاعية<sup>(١٣٤)</sup>. وكذلك قرية عجرة في منتصف عام ١٩٤١م<sup>(١٣٥)</sup>.

وكان هناك مرض الجرب الذي كان يصيب الأغنام، وانتشر في آذار ونيسان ١٩٤٠م في قرى عجرة وبرما وراجب<sup>(١٣٦)</sup>، وأعلن في آب ١٩٤٠م رسمياً خلوها منه<sup>(١٣٧)</sup>.

واجتاح الجراد البلاد في العامين ١٩٢٧-١٩٢٨م، وأسفر عن خسائر كبيرة في المحاصيل<sup>(١٣٨)</sup>، ونتيجة لأثاره السلبية هذه كان يتم رصد تحركه قبل دخوله البلاد<sup>(١٣٩)</sup>.

كانت أراضي القضاء الزراعية تخضع للضرائب، كضريبة الأعشار\* التي تفرض على المحاصيل بعد نضجها وقبل حصادها<sup>(١٤٠)</sup>، حيث يقوم موظف بتخمين المحاصيل، وتقدير قيمة أعشارها. وكانت

ووثيقة رقم ٨/١/٣/٢٠، تاريخ ١٩٣٠/١٢/٢٢م.

١٢٨. ملف ووثيقة رقم ٦٧/١/٣/٢٠، تاريخ ١٩٤٠/١/٧م.

١٢٩. ملف ووثيقة رقم ٨٥/١/٣/٢٠، تاريخ ١٩٤٠/٣/٩م.

١٣٠. ملف ووثيقة رقم ١٠٣/١/٣/٢٠، تاريخ ١٩٤٤/٣/١٢م.

١٣١. الجريدة الرسمية، العدد: ٢١١، تاريخ ١٩٢٨/١٢/٦م.

١٣٢. العدد: ٣٢٧، تاريخ ١٩٣١/١٢/٧م.

١٣٣. العدد: ٥٩٤، تاريخ ١٩٣٨/٤/٢م.

١٣٤. العدد: ٦٦٨، تاريخ ١٩٤٠/٤/١م.

١٣٥. العدد: ٧٠٩، تاريخ ١٩٤١/٦/١م.

١٣٦. وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٨١/١/٣/٢٠، تاريخ ١٩٤٠/٣/٧؛ وملف ووثيقة رقم ٥٢/٧/١/١٣، تاريخ ١٩٤٠/٤/١٠.

١٣٧. الجريدة الرسمية، العدد: ٦٨٢، تاريخ ١٩٤٠/٨/١٧م.

١٣٨. ملف ووثيقة رقم ١٠/٦/١/١٣، تاريخ ١٩٢٩/٤/١٥م.

١٣٩. ملف ووثيقة رقم ١٣٣/٢/٣/٢٠، تاريخ ١٩٣٨/٣/٩م.

١٤٠. ملف ووثيقة رقم ٨١/٣٦/٣/٢٦، تاريخ ١٩٣٥/٧/١٤م.

\* ضريبة العشر: ضريبة يدفعها المواطن، وقيمتها عشر محصول الأراضي التي تسقى بماء المطر والأنهار، ونصف العشر من الأراضي التي تسقى بالدلو أو الدولاب؛ المزيد من التفاصيل؛ أنظر: داود، السلط وجوارها، ص ٥٩٥.

أعشار أراضي عجلون تجبى بصورة مقطوعة، وكان هناك جزء منها عائداً لوقف الصحابي أبي عبيدة \*، ففي أيار ١٩٢٥م جرى تخمين حاصلات أراضي الوقف المستغلة من قبل مزارعي عشيرة البلاونة، فبلغت (١٣٠٠) مد حنطة و(٢٢١) مد شعير، وقدر مقدار حصة الوقف (٢٠%)<sup>(١٤١)</sup>. وهناك ضريبة الأراضي، فعلاً بنص المادة(٣) من قانون ضريبة الأراضي لسنة١٩٣٣م، نشرت في ٢٥ نيسان ١٩٣٥م قوائم التخمين لأحواض الأراضي في قرى عيين وعيلين وسامتا وعفنا ولستب وراجب<sup>(١٤٢)</sup>، وتقرر في الأول من أيار ١٩٣٥م تطبيق قانون ضريبة الأراضي على قرى عنجرة وعجلون والشكارة<sup>(١٤٣)</sup>، وعلى قرية عين جنا اعتباراً من أيلول ١٩٣٥م<sup>(١٤٤)</sup>. وفي حزيران ١٩٣٦م فرضت ضريبة الأراضي على قرى خربة الوهادنة وكفرنجة وغور الوهادنة، وعلى غور البلاونة من أعمال ناحية جبل عجلون اعتباراً من بداية ١٩٣٦م<sup>(١٤٥)</sup>، واعتباراً من بداية العام ١٩٤٢م فرضت على قرى أوصرة وصرة وباعون وبرما<sup>(١٤٦)</sup>.

### الصحة:

خلت منطقة قضاء عجلون من وجود دائرة للصحة العامة وطبيب، فحتى حزيران ١٩٤١ كان هناك طبيب مشترك بين جرش وجبل عجلون<sup>(١٤٧)</sup>، وقد انعكس ذلك على القضايا الصحية في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال عدد الرسائل التي كان يرسلها حاكم جبل عجلون إلى مديرية الصحة لتأمين المراقبة الصحية على مقاطعة جبل عجلون، والتي كانت تحولها بدورها إلى رئيس النظار، والذي رد عليها في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦م في رسالة إلى حاكم جبل عجلون يشير فيها إلى اهتمامه بهذا الأمر، وبأن الأمور الصحية لن تهمل<sup>(١٤٨)</sup>.

وقد أربك عدم وجود مأمور للصحة المعاملات المتعلقة بالصحة، كاستلام كشوفات الوفيات والولادات، التي كان من المفروض تسليمها في الثامن والعشرين من كل شهر<sup>(١٤٩)</sup>. وكذلك مراقبة أمور الصحة العامة في المنطقة، فتولى القائم مقام مع قائد الدرك مهمة مراقبة الأمور الصحية، إلى أن يتم تعيين

\* وقف أبي عبيدة: هو من الأوقاف النزية المخصصة لمقام الصحابي أبو عبيدة عامر بن الجراح، وما خصص له من الأراضي الموجودة في الغور المعروف بإسمه، أو في قرى متعددة سواء داخل القضاء أو خارجه، خصص ربعة للعائلة التي تدعي أنها من نزية الصحابي في قرية المزار؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: الجالودي، قضاء عجلون، ص ٣٠٣.

- ١٤١ . الجريدة الرسمية، العدد: ٣١/١/٩/١٩، تاريخ ١٩٢٥/٦/٢٠م.
- ١٤٢ . العدد: ٤٧٨، تاريخ ١٩٣٥/٤/٢٥م.
- ١٤٣ . العدد: ٤٧٩، تاريخ ١٩٣٥/٥/١م.
- ١٤٤ . العدد: ٤٩٤، تاريخ ١٩٣٥/٩/١م.
- ١٤٥ . العدد: ٥١٠، تاريخ ١٩٣٦/١/١م.
- ١٤٦ . العدد: ٧٢٦، تاريخ ١٩٤١/١٢/١م.
- ١٤٧ . الجريدة الرسمية، العدد: ٧١١، تاريخ ١٩٤١/٦/٢٥م.
- ١٤٨ . وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ١٦/١/٢٨، تاريخ ١٩٢٦/١/٦م.
- ١٤٩ . ملف ووثيقة رقم ٧٤/١/٢٨، تاريخ ١٩٢٩/١/٢٣م.

مأمور للصحة في جبل عجلون<sup>(١٥٠)</sup>.

ومن الأمور التي أولتها الجهات الصحية اهتماماً جداول الولادات والوفيات، ويتضح ذلك من خلال عدد المراسلات التي كانت تجري بهذا الخصوص، إذ حرصت دوائر الصحة على الحصول على هذه القوائم بشكل شهري، وكُلف المختير وهيئة الاختيارية بتسجيلها على نموذج خاص، وتسليمها لدائرة الصحة، وذلك لقاء رسم معين تدفعه الدائرة للمختير. وكان أفراد الشرطة يساعدون أحياناً بتسليم هذه الجداول أثناء وجودهم في وظيفتهم الأساسية في قرى القضاء<sup>(١٥١)</sup>.

عانت المنطقة من انتشار أمراض وبائية عديدة منها مرض الملاريا<sup>(١٥٢)</sup>، فكان يتم علاج الحالات المصابة، وينظم جداول بأسماء المصابين وأماكن انتشارها<sup>(١٥٣)</sup>. وكانت الحكومة تتخذ سلسلة من الإجراءات الوقائية منها على سبيل المثال منع استيراد الفواكة والخضار باستثناء المشروبات الروحية من سوريا، والطلب من تجار هذه المواد إعلام عملائهم في سوريا بهذه الترتيبات لتجنبهم الخسائر المادية، وجاء هذا الإجراء في تشرين الثاني ١٩٢٧م بعد أن علمت بوصول وباء الكوليرا إلى سوريا<sup>(١٥٤)</sup>.

وهناك مرض الجدري الذي انتقل من البلدان المجاورة إلى لواء عجلون، وتمت مواجهته بتطعيم جميع السكان في الإمارة بشكل إجباري<sup>(١٥٥)</sup>. وفي عام ١٩٢٦م -وعلى أثر كشف قام به طبيب مركز اللواء في قرية خربة الوهادنة - نتيجة لحدوث حالات موت مفاجئ فيها- وجد بأن ذلك ناجم عن الإصابة بنوع من الحمى (الإسبانيولية) أو الإنفلونزا<sup>(١٥٦)</sup>. وفي عام ١٩٤٤م انتشر مرض التيفوس في المنطقة على نحو وبائي<sup>(١٥٧)</sup>.

### المستشفيات الخاصة:

كان هناك عدد من المستشفيات الخاصة في قضاء عجلون، ففي ٢١ كانون الثاني ١٩٣٥ وافق المجلس التشريعي على قانون يجيز لشركة إرسالية القدس والشرق المحدودة الضمان حيازة أموال غير منقولة في منطقة عجلون لعام ١٩٣٥م، وإجازة أن تسجل باسمها في دائرة التسجيل اراضي لا تتجاوز مساحتها خمسين دونماً، لأجل إقامة مستشفى وما يلحق به من أبنية<sup>(١٥٨)</sup>.

١٥٠. ملف ووثيقة رقم ١٨/١/٢٨، تاريخ ١٩٢٩/١/٣٠م.

١٥١. ملف ووثيقة رقم ٧٥/١/٢٨، التاريخ ١٩٢٩/١/٢٤م.

١٥٢. ملف ووثيقة رقم ٣/٢/٢٨، تاريخ ١٩٢٩/٣/١٦م.

١٥٣. ملف ووثيقة رقم ٣/٢/٢٨، تاريخ ١٩٢٩/١/١م.

١٥٤. ملف ووثيقة رقم ٥٥/١٥/١/٣٧، تاريخ ١٩٢٧/١١/١٧م.

١٥٥. ملف ووثيقة رقم ٨٤/١٤/٥/٢٢، تاريخ ١٩٣٢/١١/٣٠م.

١٥٦. ملف ووثيقة رقم ١/١/٢٨، تاريخ ١٩٢٦/١/٢م.

١٥٧. ملف ووثيقة رقم ٣/١/٧٣، تاريخ ١٩٤٤/٢/٢٩م.

١٥٨. الجريدة الرسمية، العدد: ٤٦٨، تاريخ ١٩٣٥/٢/٥م.

\* د. شارلز ملكين: أرسل للعمل كطبيب في مستشفى في السلط تابع لإرسالية خاصة بالكنسية الأسقفية في إنجلترا؛ استمرت

وفي آب ١٩٣٨م بدأ الدكتور تشارلز ماكلين (C.Mclean) \* ببناء مستشفى في جبل عجلون، والذي افتتح عام ١٩٤٠م<sup>(١٥٩)</sup>. ومن المستشفيات التي ورد ذكرها في الوثائق المستشفى الإنكليزي<sup>(١٦٠)</sup>. ومستشفى إرسالية جلعاد في عجلون<sup>(١٦١)</sup>.

#### المياه:

اعتمد قضاء جبل عجلون على مياه الينابيع والعيون، ولكن كثيراً ما كانت مصادر هذه العيون ومجاريها تتعرض للتلوث والأذى، بفعل عوامل طبيعية كزلازل عام ١٩٢٧م، والذي ألحق الضرر بعدد من العيون، منها عين مياه عين جنا، فأصدر رئيس الوزراء بلاغاً في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩م طالب فيه ببيان حالة مياه القرى، ومدى حاجتها للإصلاح<sup>(١٦٢)</sup>.

ومن العوامل التي كانت تؤثر في مجاري المياه، الممارسات الخاطئة لبعض الأهالي لزيادة ينابيع المياه التي كانوا يستقون منها، وذلك باستخدام الأغمام والديناميت لتكسير الصخور، الأمر الذي ينجم عنه ارتجاجات في الأرض تؤدي إلى تحويل مجاري الينابيع داخل الأرض وغور المياه<sup>(١٦٣)</sup>.

ومن ذلك أيضاً وفرة مياه الأمطار، ففي شتاء عام ١٩٣٤م سقط جزء من سقف القبو أمام دار الحكومة\* في عجلون نتيجة لغزارة الأمطار، وقد طالب مدير عجلون بإصلاح هذا الضرر للحفاظ على الجزء المتبقي من القبو، الذي قد يسقط في موسم الشتاء القادم<sup>(١٦٤)</sup>.

وقد حذر مدير ناحية عجلون في ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٥م من أن مجرى العين يقع بالقرب من دار حكومة عجلون، فإذا لم يسارع ببنائه فسيؤثر السيل عند جريانه على مبنى الحكومة<sup>(١٦٥)</sup>. وهو ما حدث بالفعل في شتاء عام ١٩٣٥م، حيث هطلت أمطار غزيرة أنت إلى تعكير ماء عين عجلون، وبالتالي تلوثه. فكرر مطالبته بضرورة الإسراع في إصلاحه، لخطورة ما يمكن أن ينجم عنه من تعريض الأهالي للأمراض السارية. كما طالب بإصلاح سيل وادي عين جنا المار أمام دار الحكومة في

الخدمة فيه لمدة اثني عشر سنة، وقد هددت الأعباء المالية الكبيرة بإغلاقه، فجرى الاتفاق على تسليم إدارته لإرسالية المعمدانين، وفي عام ١٩٥٢م تم تغيير اسم المستشفى ليصبح مستشفى عجلون المعمداني؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: موقع مركز عجلون المعمداني: [www.abc.jordanaptist.org/about/history](http://www.abc.jordanaptist.org/about/history)

١٥٩. وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٧/١/٢/٢٦، تاريخ ٧/١/٢٥/١٩٣٨م.

١٦٠. ملف ووثيقة رقم ١/٤١/٣/٢٦، تاريخ ١٠/١٦/١٩٣٨م.

١٦١. ملف ووثيقة رقم ١/١/٢/١٦٤، تاريخ ١٣/١/١٩٤١م.

١٦٢. ملف ووثيقة رقم ١/٣/٥/١/٣٣، تاريخ ١٥/٦/١٩٣٠م.

١٦٣. ملف ووثيقة رقم ١/٣/٥/١/١٥، تاريخ ٨/٨/١٩٣٤م.

\* دار الحكومة: أقامت الحكومة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عدداً من دور الحكومة في مناطق مختلفة من الأردن، ومنها دار الحكومة في عجلون عام ١٩٠٢م؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: سهيلا الشلبي، السرايا العثمانية في بلاد الشام، بحث غير منشور، مقدم إلى مؤتمر "التراث العمراني العثماني في بلاد الشام، ٣-٥ آذار ٢٠١٤م"، عمان، جامعة العلوم الإسلامية، ص ٤٣؛ وسيسار إليه عند وروده لاحقاً: الشلبي، السرايا العثمانية.

١٦٤. ملف ووثيقة رقم ١/٣/١/١٢، تاريخ ٣/١١/١٩٣٥م.

١٦٥. ملف ووثيقة رقم ١/٣/١/١١، تاريخ ٢٤/١٠/١٩٣٥م.

عجلون، بالقرب من نبع عين ماء عجلون لمنع تلويثها، حيث كان من المفروض إصلاحه قبل بدء الشتاء<sup>(١٦٦)</sup>، وهو ما حذر منه أيضاً طبيب عجلون الذي قام بالكشف على مجرى السيل<sup>(١٦٧)</sup>. وكانت عملية إصلاح موارد المياه تتم على نفقة الأهالي، في حال لم يف المبلغ المرصود من قبل الحكومة لإصلاحها<sup>(١٦٨)</sup>.

ولمتابعة شؤون عيون المياه كان يتم تعيين حارس من أجل هذه الغاية، ففي عنجرة أجمع مختار وهيئة الاختيارية على تعيين رزق الأحمد حارساً لعين ماء القرية لتنظيفها من الأوساخ وفقاً لتعليمات الصحة، وذلك مقابل أجره تفرض على كل بيت يوجد فيه عائلة، ومقدارها ثمانية حنطة<sup>(١٦٩)</sup>. وبهدف تحسين وتعميم ري الأراضي، وضعت الحكومة مشروعين للإفادة من المياه الفائضة من وادي العرب ووادي زقلاب في منطقة عجلون، حيث اتخذت الإجراءات لتنفيذهما أواخر عام ١٩٣٩م، ولكن حالت ظروف الحرب العالمية الثانية دون إتمامها، إذ رفضت الحكومة البريطانية منح القروض المالية اللازمة لتنفيذها نتيجة الحرب. كما حالت بعض الزعامات والقوى المحلية في المنطقة دون إقراره من قبل المجلس التشريعي وإتمامه<sup>(١٧٠)</sup>.

### الطرق والمواصلات:

نُفذ خلال عهد امارة شرقي الاردن مجموعة من الطرق، ففي عام ١٩٢٥م جرى إصلاح طريق جرش-دير الليات-سوف-عين-عين جنه-عجلون-عنجرة-كفرنجة<sup>(١٧١)</sup>. وهناك الطريق التي تمتد من عجلون إلى قلعة الربيض والتي بدأت في أيلول ١٩٢٩م، وقصة هذه الطريق مثال رائع على التآلف المجتمعي في عجلون، إذ جرى اتفاق بين مختير وهيئة اختيارية عجلون المسلمين والمسيحيين على تعبيد الطريق المؤدية للقلعة، وذلك لما لهذه الطريق من منافع جزيلة، وقد نص الاتفاق على أن يقدم الطرفان عدداً من العمال وفقاً لعدد كل منهم، على أن لا يقل مجموع العمال دائماً عن عشرين فرداً يومياً، يعملون تحت رقابة الحكومة المحلية، وبوجود موظفي دائرة الآثار، وعلى أن يبدأ العمل في ١٠ أيلول ١٩٢٩م، وينتهي في غضون عشرين يوماً، وفي حال لم ينته العمل خلال تلك المدة يؤجل العمل فيها إلى ما بعد انتهاء موسم الزيت. كما تم تحديد مجموعة من الأشخاص مهمتهم تقديم جدول يومي بأسماء العمال، على أن تقدم الحكومة ودائرة الآثار ما يحتاجه العمل من الأدوات اللازمة للحفر<sup>(١٧٢)</sup>.

١٦٦. ملف ووثيقة رقم ١٢/١/١/٣٣، تاريخ ١١/٣/١٩٣٥م.  
 ١٦٧. ملف ووثيقة رقم ١٣/١/١/٣٣، تاريخ ١١/٣/١٩٣٥م.  
 ١٦٨. ملف ووثيقة رقم ١٨/٥/١/٣٣، تاريخ ٨/١٥/١٩٣٤م.  
 ١٦٩. ملف ووثيقة رقم ٦٤/١/٣/٢٢، تاريخ ١٢/١/١٩٤٠م.  
 ١٧٠. جاء ذلك في تقرير رفعه كركبراييد لرئيس الوزراء سمير الرفاعي في ٣٠/٥/١٩٤٥؛ لمزيد من التفاصيل انظر: المصدر نفسه، ملف ووثيقة رقم ٨٩/١/١/٣٠، تاريخ ٣٠/٥/١٩٤٥م.  
 ١٧١. أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية، مج ١، ص ٢٧٢.  
 ١٧٢. بدأ العمل الفعلي في ١٤ أيلول ١٩٢٩م.

وفتحت في نهاية عام ١٩٣٤م طريق جرش - عجلون - كفرنجة، وطريق عجلون - إيدون - إربد<sup>(١٧٣)</sup>. وفي عام ١٩٣٩م فتحت طريق باعون باتجاه عجلون، وأشرف على فتحها المناظر\* محمد الصالح<sup>(١٧٤)</sup>. وفي عام ١٩٤٥م بدأت حملة لفتح الطرق وصيانة القائم منها، وذلك تحت إشراف مراقب النافعة، وكُلف المختير بتقديم العمال<sup>(١٧٥)</sup>.

وقد واجهت عملية فتح الطرق مجموعة من الصعاب منها:-

تداخل المسؤوليات بين النافعة (الأشغال) والبلدية<sup>(١٧٦)</sup>، وكثرة مشاغل القائمين على فتح الطرق وتعدد مسؤولياتهم<sup>(١٧٧)</sup>، والطبيعة الجبلية والصخرية لمنطقة عجلون، والحاجة إلى البارود والديناميت، وما يرافق هذا الاستخدام من مصاعب ومخاطر<sup>(١٧٨)</sup>، إضافة إلى انشغال الأهالي - وهم جزء رئيس في عملية فتح الطرق - بأمر الزراعة والفلاحة وموسم الحصاد<sup>(١٧٩)</sup>.

وبالرغم من الصعوبات، إلا أنه كانت هناك عوامل إيجابية أسهمت في فتح الطرق، فهناك الدور الذي لعبه الأهالي سواء بالدعم المادي أم بتقديم الأيدي العاملة، ففي كتاب لمتصرف عجلون إلى قائد المنطقة أشار فيه إلى أن موسم الحصاد انتهى، وأن باستطاعة الأهالي إبداء المساعدة في تصليح الطرق المهمة، مطالباً باتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة العمال من القرى المختلفة بمباشرة إصلاح الطرق<sup>(١٨٠)</sup>.

كما أسهم بعض المسؤولين بدور إيجابي في عملية إصلاح الطرق، ومن ذلك متصرف لواء عجلون في الفترة ما قبل عام ١٩٣٩م، ودليل ذلك الكتاب المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٩م، ويشير إلى ما قام به المتصرف الأسبق من تشجيع تنظيم الشوارع في القرى والقصبات بغية توسيع الشوارع العامة فيها، وبأنه لم يقبل أية شكوى على موظف الإدارة من الذين يعارضون ذلك، ومنع المتجاوزين عليها، بل كان يأمر الموظف أن يعمل على تنفيذ ذلك بأسرع وقت، ويطلب تقديم جدوى عن عمله أسبوعياً<sup>(١٨١)</sup>.

#### - وسائل النقل :

كانت الحيوانات (الرواحل) هي وسيلة النقل الرئيسية، وكان يخصص للموظفين - وفقاً لمراكزهم ودرجاتهم - رواحل إضافة إلى صرف أعلاف لها وفق مستندات صرف شهرية<sup>(١٨٢)</sup>، وكان مقدار هذا

١٧٣. أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية، مج ٢، ص ٣٥٠.

\* المناظر: لم أجد له تعريف، ولكن اعتقد بأنه المساح، أو مهندس المساحة في وقتنا الحاضر.

١٧٤. وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ١٣/١/٩/٢، تاريخ ١٩٣٩/١/٢٦م.

١٧٥. ملف ووثيقة رقم ١٣/٣/١٠/٥٤، تاريخ ١٩٤٥/٨/٢م.

١٧٦. ملف ووثيقة رقم ٣٣/١/١/٣، تاريخ ١٩٣٥/٣/٣٠م.

١٧٧. ملف ووثيقة رقم ٢١/١٩/١/٦، تاريخ ١٩٣٧/٤/١٠م.

١٧٨. ملف ووثيقة رقم ١٣/٣/١٠/٨٤، تاريخ ١٩٤٥/١١/٢٤م.

١٧٩. ملف ووثيقة رقم ٢١/١٩/١/٣٩، تاريخ ١٩٣٩/١١/٢٨م.

١٨٠. ملف ووثيقة رقم ١٣/٣/١٠/٦٤، تاريخ ١٩٤٥/١١/٢م.

١٨١. ملف ووثيقة رقم ٢١/١٩/١/٣٨، تاريخ ١٩٣٩/١١/٢٠م.

١٨٢. ملف ووثيقة رقم ١٣/١/١/٣٠، تاريخ ١٩٤٦/٤/١٣م.

التخصيص يتوقف على عدد أفراد عائلة الموظف، ودرجة قرابة كل منهم، وقد استمر ذلك حتى نهاية مدة الدراسة.

ولكن استخدام الحيوانات لا يفي وجود وسائل نقل أخرى، كالسيارات ويبدو أنها كانت بعدد لا بأس به - في معيار الوقت ذلك -، ويؤكد ذلك الكتاب الذي أرسله قائمقام عجلون في ٧ تشرين الأول ١٩٣٧م، ويطلب فيه من رئيس البلدية البحث مع المجلس البلدي تحديد موقف للسيارات التي تنقل الركاب<sup>(١٨٣)</sup>، حيث تم اختيار كراج الخوري سالم موقفاً للسيارات، وتم إيلاغ السائقين بذلك، ولكنهم اعترضوا على القرار مبررين رفضهم بالخوف على مركباتهم من السرقة لعدم توفر باب للكراج، وعدم وجود حارس<sup>(١٨٤)</sup>. وقد اضطرت البلدية لمخاطبة القائمقام والذي بدوره طلب من قائد المقاطعة إلزام السائقين باستخدام الموقف<sup>(١٨٥)</sup>.

### -البريد والاتصالات:

تأسست دائرة البرق والبريد والهاتف عام ١٩٢٢م، وفي عام ١٩٢٣م تحققت خدمة البريد لجميع المناطق، وربطت غالبية المناطق في الإمارة بخطوط هاتفية، وفي عام ١٩٢٧م تم التوسع في مد الخطوط الهاتفية التي ربطت القرى حتى مستوى النواحي، وافتتحت مكاتب البريد حتى مستوى الناحية<sup>(١٨٦)</sup>.

كانت في عجلون شعبة بريد وافق رئيس النظار في أيار ١٩٢٧م على جعلها ذات راتب، وأن يعين لها موظف براتب مقداره ثلاثة جنيهاً، وتمت الموافقة على نقل موزع البريد السابق خليل الخوري مأموراً لشعبة البريد، وتخصيص نصف الغرفة التي كانت تستخدم مكتباً للبريد في السابق لاستعمالها كمكتب لشعبة البريد<sup>(١٨٧)</sup>.

وفي الأول من شباط ١٩٢٦م سُن قانون لجمع إعانة لتمديد خط الهاتف بين جبل عجلون وقرية كفرنجة، وذلك لحاجة المنطقة لمثل هذا الخط بعد فتح الطريق بين هذين المركزين. وقد تعهد الجيش العربي بتقديم الأسلاك والأدوات مع الفنانيين اللازمة لهذا المشروع، في حين تحمل أهالي كفرنجة أثمان أعمدة الهاتف، والبالغ ثمنها مائة وأربعة وأربعين مجدياً، على أن يقوموا هم بأنفسهم بتولي أمور النقل والأشغال اليدوية<sup>(١٨٨)</sup>.

أما البريد، فكان يتولى مهمة توزيعه حراس القرى، ويتم ذلك بالتناوب فيما بينهم لتأمين وصول البريد بأيام محددة، وأوقات معينة<sup>(١٨٩)</sup>. وكثيراً ما كانت الكتب الرسمية تصل متأخرة، وهو ما أثار تنمر

١٨٣. ملف ووثيقة رقم ١٣/١/٣، تاريخ ١/١٠/١٩٣٧م.

١٨٤. ملف ووثيقة رقم ١٣/١/٣، تاريخ ١٠/٢٦/١٩٣٧م.

١٨٥. ملف ووثيقة رقم ١٣/١/٣، تاريخ ١١/٣/١٩٣٧م.

١٨٦. أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية، مج ١، ص ٢٧٣.

١٨٧. ملف ووثيقة رقم ١٣/١/٣، تاريخ ٥/٤/١٩٢٧م.

١٨٨. الجريدة الرسمية، العدد: ١٢٢، تاريخ ٢/١/١٩٢٦م.

١٨٩. ملف ووثيقة رقم ١٣/١/٣، تاريخ ٢/٤/١٩٢٤م.



مدير المعارف الذي احتج على تأخر وصول الرسائل إلى المدارس<sup>(١٩٠)</sup>، وكان السبب الرئيس في هذا التأخير إهمال الحراس القيام بواجباتهم<sup>(١٩١)</sup>، إضافة إلى تعرض البريد للضياع في بعض الأحيان في أثناء نقله، ففي كتاب لمدير عجلون إلى قائم مقام مقاطعة عجلون بتاريخ ٢١ شباط ١٩٣٦م أشار فيه إلى إضاعة متعهد نقل البريد لكيس البريد الصادر من اربد، بينما كان ذاهباً إلى عجلون، وطالب جميع المخاتير والأهالي خصوصاً قرى عبين عبلين وصخرأ وراسون وباعون وعين جنا ( وهو الخط الذي يسير فيه ناقل البريد) بلزوم البحث عنه لدى الأهالي، وفي حال العثور عليه تسليمه لبريد عجلون<sup>(١٩٢)</sup>. ولتفادي الضياع والتأخير اقترح قائد المقاطعة أن يتم شراء راحلة للحراس، أو تقوم الحكومة بتعيين ساعي بأجرة بسيطة جنيهين أو ثلاثة لتأمين وصول البريد<sup>(١٩٣)</sup>.

وكثيراً ما تعرضت خطوط الهاتف للاعتداء والخراب، ويعود ذلك إما نتيجة للعوامل الجوية كالصواعق الرعدية والرياح والعواصف<sup>(١٩٤)</sup>، أو لتعديات الأهالي للحصول على أخشاب الأعمدة<sup>(١٩٥)</sup>، إضافة إلى اعتداء مواشي العربان التي كانت تحنك بأعمدة البرق والهاتف في أثناء رعيها بالقرب منها<sup>(١٩٦)</sup>.

#### المقابر:

وردت في الوثائق أسماء العديد من المقابر في قرى القضاء بعضها أشارت إلى قدمها، وعدم صلاحيتها لدفن الموتى، وبعضها جديد تم اختياره من قبل الأهالي وهيئة الاختيارية، ففي عام ١٩٣٢م منعت دائرة الصحة أهالي عنجرة من دفن موتاهم في المقبرة الغربية<sup>(١٩٧)</sup>.

كما تقدم في كانون الأول ١٩٣٣م مخاتير وهيئة اختيارية قرية حلاوة بشكوى إلى مدير ناحية جبل عجلون يشكون فيها منع طبيب الصحة لهم من دفن موتاهم في المقبرة الواقعة في موقع خلة السدرة، بالرغم من عدم وجود موقع في القرية أفضل منها، وبأنها تتسع لمزيد من القبور، والمطالبة بالإبقاء عليها<sup>(١٩٨)</sup>.

أما مقبرة قرية راجب ففي ١٩٣٧م أصبحت هي أيضاً في منتصف القرية وبحالة غير صحية، وتم تنبيه المختار وهيئة الاختيارية لتعيين موقع جديد. فوق الاختيار على مكان شرق القرية، ولأن الأرض

١٩٠. ملف ووثيقة رقم ١٢/٧/١٣، تاريخ ١٦/١١/١٩٣٠م.
١٩١. ملف ووثيقة رقم ٩٤/٧/١٣، تاريخ ٥/٢/١٩٤٤م.
١٩٢. ملف ووثيقة رقم ٥/١/١٣، تاريخ ٢١/٢/١٩٣٦م.
١٩٣. ملف ووثيقة رقم ٥٥/٧/١٣، تاريخ ٤/١١/١٩٤٠م.
١٩٤. ملف ووثيقة رقم ١٩/٥/١٣، تاريخ ٧/٧/١٩٣١م؛ و ملف ووثيقة رقم ٤١/٥/١٣، تاريخ ٢٦/٢/١٩٣٨م.
١٩٥. ملف ووثيقة رقم ١٩/٥/١٣، تاريخ ٧/٧/١٩٣١م.
١٩٦. ملف ووثيقة رقم ١٣/٥/١٣، تاريخ ١٤/٦/١٩٣١م.
١٩٧. ملف ووثيقة رقم ١/١٠/١٩، تاريخ ٣/٥/١٩٣٢م.
١٩٨. ملف ووثيقة رقم ٣/١/١٠/١٩، تاريخ ١٣/١٢/١٩٣٣م.

مزروعة بالتين طلبوا إمهالهم شهر ونصف لحين انتهاء موسم التين<sup>(١٩٩)</sup>.  
 وطالب طبيب الصحة في كانون الأول ١٩٣٧م أهالي قرية عين جنا بتغيير موقع مقبرتهم، وذلك  
 لقربها من البناء، ولضرورات صحية<sup>(٢٠٠)</sup>، فتم اختيار موقع جنوب القرية يدعى عرق  
 البيطار<sup>(٢٠١)</sup>. وللأسباب ذاتها تم اختيار موقع جديد لمقبرة راسون وذلك في الجهة الشرقية الجنوبية من  
 القرية<sup>(٢٠٢)</sup>. وكذلك الأمر بالنسبة لقرية عرجان، حيث تم تعيين أرض (المششة) في موقع السهلة من  
 الجهة الجنوبية للقرية، على طريق عجلون باعون، وتبعد عن آخر بيت بالقرية مائتين وخمسين  
 متراً<sup>(٢٠٣)</sup>. وتم تعيين أرض الرجال الكائنة جنوب قرية راسون مقبرة للموتى<sup>(٢٠٤)</sup>.

وفي آب ١٩٤٠م -وعلى ضوء طلب مسبق من طبيب عجلون- طالب مخاتير قرية عين عيبين الموافقة  
 على تخصيص موقع لدفن موتاهم، في موقع يدعى حماشة، وهي أرض كانت دائرة الأراضي  
 استملكته، وأصبحت لعموم الأهالي<sup>(٢٠٥)</sup>.

وفي نيسان ١٩٤٦م تقدم مخاتير وهيئات اختيارية قسبة عجلون ووجوه المسلمين فيها بمضبطة إلى  
 مدير الأراضي والمساحة يشيرون فيها إلى أن مقبرة المسلمين أصبحت تغطى بالموتى، ووسط الدور،  
 لذا طالبوا بتخصيص قطعة أرض بعيدة عن العمران، فأحالها بدوره إلى طبيب عجلون لاختيار قطعة  
 أرض لا تتجاوز الأربعة دونمات، ليتم تسجيلها باسم الوقف الإسلامي<sup>(٢٠٦)</sup>.

#### المساجد والأئمة:

عانت المساجد من نقص الأئمة، الأمر الذي ترتب عليه تعطل الأمور الدينية، وهو ما اضطر  
 متصرف اللواء إلى توجيه كتاب إلى مدير الناحية، يطالبه فيه بالبحث عن يقوم بتأدية الشعائر الدينية،  
 ويكون قادراً على إجراء عقود الزواج، وفي حال الضرورة أو عدم توفر العدد اللازم يكلف الشخص  
 الواحد بتغطية أكثر من قرية<sup>(٢٠٧)</sup>.

ويبدو أن ضالة الرواتب لأئمة المساجد كانت وراء العزوف عن العمل فيها، فقد تقدم إمام مسجد  
 قرية كفرنجة باستدعاء إلى قاضي عجلون يشكو فيها ضالة راتبه<sup>(٢٠٨)</sup>.

وفي محاولة لحل أزمة الأئمة وعاقدي النكاح، تم إسناد العقود للأئمة الذين يقومون بالشعائر

١٩٩. ملف ووثيقة رقم ٩/١٠/١٩، تاريخ ٩/١٣/١٩٣٧م.

٢٠٠. ملف ووثيقة رقم ٢٥/١٠/١٩، تاريخ ٢٥/١١/١٩٣٧م.

٢٠١. ملف ووثيقة رقم ٣٥/١٠/١٩، تاريخ ٣٥/٣/١٩٣٨م.

٢٠٢. ملف ووثيقة رقم ١٧/١٠/١٩، تاريخ ١٧/٨/١٩٣٧م.

٢٠٣. ملف ووثيقة رقم ٢١/١٠/١٩، تاريخ ٢١/١١/١٩٣٧م.

٢٠٤. ملف ووثيقة رقم ٢٤/١٠/١٩، تاريخ ٢٤/١١/١٩٣٧م.

٢٠٥. ملف ووثيقة رقم ٤٤/١٠/١٩، تاريخ ٤٤/٨/١٩٤٠م.

٢٠٦. ملف ووثيقة رقم ٥٦/١٠/١٩، تاريخ ٥٦/٤/١٩٤٦م.

٢٠٧. ملف ووثيقة رقم ١/٤/١٩، تاريخ ١/١١/١٩٢٨م.

٢٠٨. ملف ووثيقة رقم ٣٧/١٠/١٩، تاريخ ٣٧/٤/١٩٤٦م.

الدينية<sup>(٢٠٩)</sup>. وقد كانت هناك بعض التجاوزات والمخالفات من قبل هؤلاء منها إرسال قاضي شرع جبل عجلون شخصاً يتجول بالمقاطعة لعقد الزواج، ويأخذ عن كل عقد جنبه مصري<sup>(٢١٠)</sup>. وكانت أجور العقد قد حددت آنذاك بثلاثين غرشاً للفقراء، وقد يصل إلى خمسين وفقاً لبعدها المكان وحال الذي يريد الزواج من الغنى والفقير<sup>(٢١١)</sup>.

ومن المخالفات التي كانت ترتكب أيضاً جهل أئمة المساجد والخطباء، وتحريفهم لكلام الله والأحاديث النبوية، وقد استوجب ذلك التنبيه من متصرف عجلون لمخاتير وهيئة اختيارية القرى أن لا يعينوا إماماً إلا إذا كان حاملاً وثيقاً من لجنة أوقاف أريد تخوله القيام بتلك الوظيفة، وإبلاغ الأئمة الحاليين بضرورة مراجعة اللجنة لأجل اختبارهم، فإذا ما ثبتت أهليتهم أعطيت لهم وثيقة بذلك<sup>(٢١٢)</sup>.

أما بناء المساجد فقد حال الوضع الاقتصادي دون التوسع في بنائها، ولكن في عام ١٩٣٣م بوشر ببناء مسجدي قريتي حلاوة وبرما، وقد أوكل أمر بنائهما لشخص من نابلس يدعى محمد أبو زيد لبنية<sup>(٢١٣)</sup>. ويبدو أنه كانت هناك رغبة واسعة من قبل الأهالي لبناء مساجد في قرأهم، وتمشياً مع ذلك اقترح متصرف اللواء على رئيس الوزراء - لضمان استمرار إنشاء المساجد في القرى - أن تشكل لجنة في كل لواء وقضاء يرأسها المتصرف أو القائمقام وتضم في عضويتها القاضي الشرعي والمفتي والمحاسب ورئيس البلدية، لتقوم بإجراء تعهد أبنية المساجد وصرف نفقاتها<sup>(٢١٤)</sup>، وجاء رد رئيس الوزراء بأن الطريقة الأمثل لتحقيق رغبات الأهالي هي جمعهم المبالغ اللازمة بصورة تبرعات، وأن يتولوا بناء المساجد بالطريقة التي يرونها أوفر لهم<sup>(٢١٥)</sup>.

وفي عام ١٩٣٦م - ونتيجة للأوضاع السيئة التي كان عليها مسجد عجلون - طلب مدير ناحية عجلون من قاضي عجلون تخصيص واردات أوقاف المسجد لإصلاحه، وأن يكتفي الإمام بعائدات عقود الزواج فقط، على أن يتم إعلامه في حال الرفض، وذلك لإيجاد من يقبل بوظيفة الإمام مقابل عائدات عقود الزواج<sup>(٢١٦)</sup>.

### المحاكم:

في أيلول ١٩٢٦م تم فصل القضاء الصلحي (المدني) في جبل عجلون عن القضاء الشرعي، وتأليف محكمة صلح مستقلة فيها، وتم تعيين قاضي صلح الطفيلة قاضياً للصلح في مقاطعة جبل عجلون<sup>(٢١٧)</sup>.

- ٢٠٩. ملف ووثيقة رقم ٣٩/٤/٥/١٩، تاريخ ١٥/٥/١٩٣٥م.
- ٢١٠. ملف ووثيقة رقم ٧/٤/٥/١٩، تاريخ ٨/١٢/١٩٢٦م.
- ٢١١. ملف ووثيقة رقم ٦/٤/٥/١٩، تاريخ ١٤/١١/١٩٢٦م.
- ٢١٢. ملف ووثيقة رقم ٥٣/٤/٥/١٩، تاريخ ١٩/١/١٩٣٦م.
- ٢١٣. ملف ووثيقة رقم ٢٠/٣/٦/١٩، تاريخ ١٣/٩/١٩٣٣م.
- ٢١٤. ملف ووثيقة رقم ٤٣/٣/٦/١٩، تاريخ ٢١/١١/١٩٣٥م.
- ٢١٥. ملف ووثيقة رقم ٤٤/٣/٦/١٩، تاريخ ٢٥/١١/١٩٣٥م.
- ٢١٦. ملف ووثيقة رقم ٢٦/١/٥/١٩، تاريخ ٢٨/١/١٩٣٦م.
- ٢١٧. الشرق العربي، العدد: ١٣٧، تاريخ ١٥/٩/١٩٢٦م.

وكان هناك قبل الفصل قاضي شرعي مشترك بين عجلون وجرش مركزه عجلون، وهو ما انعكس سلباً على سرعة النظر في الدعاوى، وأثار الشكاوى من المواطنين، فبعث الحاكم الإداري في جرش رسالة إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٦ حزيران ١٩٢٦م جاء فيها: "إن وجود هذه المحكمة في عجلون يجعل أهالي مقاطعة جرش في غنى عن مراجعتها، بحيث تهضم حقوق الكثيرين منهم لأسباب عدم تمكنهم من السفر ذهاباً وإياباً مع شهودهم ومعرفيهم"<sup>(٢١٨)</sup>. وقد أصدر رئيس مجلس النظار أوامره إلى متصرف عجلون جاء فيها: "تأميناً لمصالح الأهلين ولانتظام المعاملات أرجو صدور أمركم بتعيين قاضي شرعي يختص في الأمور الشرعية العائدة لمقاطعة جبل عجلون أسوة ببقية المقاطعات"<sup>(٢١٩)</sup>.

### خاتمة:

من خلال ما سبق، نلاحظ ما يأتي:

- البدايات المبكرة لمؤسسة الدولة، وتنظيم العلاقة بين الدولة ورعاياها من جهة، والأفراد أنفسهم من جهة أخرى، وذلك من خلال وضع الأنظمة والقوانين التي تخدم هذه الغاية، حيث تكشف المراسلات التي كانت تجري هذا الجانب.

- الدور الإيجابي لأهالي عجلون، والذي يبرز في شتى المجالات كبناء المدارس وصيانتها، ودفع رواتب المعلمين، وفتح وصيانة الطرق، وبناء المساجد، ويبرز هذا الدور بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها أهالي القضاء.

- سرعة التغيير والتطور الذي شهدته المنطقة، والذي حدث على شكل قفزات واسعة، وفي شتى المجالات كالتعليم والزراعة والتجارة.

- الدور الرسمي المحفز على التغيير، ويلاحظ ذلك من خلال الإرشادات التي كانت تقدم للأهالي لرفع إنتاجيتهم، وزيادة الوعي لديهم بالقضايا التربوية والصحية والزراعية وغيرها من الأمور الأخرى.

- أهمية بل وقدرية الوثيقة في كتابة التاريخ المحلي لشرقي الأردن، فمن خلالها يصاغ تاريخ يوثق حياة أشخاص ومناطق، لذا لا بد من نشر وتعميم الوعي بأهمية هذه الوثائق، وفي هذا السياق اغتتم الفرصة لأنوه بالدور الكبير الذي يضطلع به القائمون على المكتبة الوطنية، وجهودهم في هذا المجال، وذلك من خلال حفظ الوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، إضافة إلى محاولتهم الحصول على نسخ عن الوثائق والمراسلات الرسمية الموجودة لدى دوائر الدولة المختلفة، وأرشفتها وتبويبها، مما يسهل على الباحث سهولة وسرعة الوصول إليها متى شاء وكيفما شاء، وأخص بالشكر هنا السيدة منتهى حنيفة التي كانت لي نعم العون .

٢١٨. المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ١٣/١/٤/١٩، تاريخ ١٩٢٦/٧/٦م.

٢١٩. ملف ووثيقة رقم ٩٥/١/٤/١٩، تاريخ ١٩٢٨/٦/١١م.

## **Qada Ajlun Mount through the age of the Emirate (1921-1946) by referring to the national library's documents**

**Suhayla Sulayman Al-Shalabi\***

### **ABSTRACT**

This study discussed " Qada Ajloun Mount through the age of the Emirate (1921-1946), through observing various changes that occurred in it, by referring to the national library's documents, whether that concerns official education (governmental), or private education; represented in schools that were established by Christian sects, and the inspection on that schools in terms of school's buildings, contagious diseases among students, and the educational curriculums. Also, through searching in economic life forms, such as trade and its mechanisms, items that were imported and exported by merchants, and what resulted from that trade of relationships with nearby countries, such as Syria and Palestine, mentioning the weights and measures that were used by merchants, and the inspection on it. The other part of the economic life, which was agriculture, by reviewing the official concern about it, represented in legislating laws that organize this section, and the most important crops that were planted, the diseases that destroyed it, also, reporting health, roads, transportation, and communication sections that were created, in addition to the change concerning courts and mosques.

---

\*Part time lecturer, Al-Bayt University.

Received on 2/9/2014 and accepted for publication on 22/1/2015.